

## الفصل الثالث

### نماذج تطبيقية لغسل الأموال

لقد خصصنا هذا الفصل للحديث عن أهم القضايا التي أثّرت في مجال غسل الأموال، وذلك على النحو التالي:

- المبحث الأول: نماذج لقضايا مشهورة.
- المبحث الثاني: نماذج لبعض القضايا والإدانات العالمية.
- المبحث الثالث: نماذج لقضايا بعض الدول العربية.



## المبحث الأول نماذج لقضايا مشهورة

ترجع شهرة هذه القضايا نظرا لأن المتورطين فيها من الأشخاص العامة، وأولى هذه القضايا ما يعرف بـ «فضيحة ووترجيت»، والتي بدأت في يونيو من عام ١٩٧٢م، وذلك عندما أُلقت شرطة العاصمة الأمريكية القبض على خمسة أشخاص عند محاولتهم اقتحام مقر اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي الكائن في مجمع ووترجيت بواشنطن، وقد ضبط رجال الشرطة الرجال الخمسة وبحوزتهم أجهزة تنصت ومعدات لتصوير الوثائق، وقد تفاقمت الفضيحة بعد ذلك، حيث شملت مكتب التحقيقات الفيدرالي والمخابرات المركزية ووزارة العدل ووزيرها، والبيت الأبيض وشخص الرئيس نيكسون<sup>(١)</sup>، وعندما اتضح لاحقا أن نيكسون كانت له علاقة مباشرة بالفضيحة، وذلك عن طريق تسجيلات صوتية سرية، لم يتبق له من سبيل سوى التنحي<sup>(٢)</sup>.

(١) ولد ريتشارد ميلهوس نيكسون في ٩ يناير ١٩١٣م في «يوريا لنده» بكاليفورنيا، وهو ينحدر من عائلة متدينة ذات أصول ألمانية كانت تعرف باسم ميلهاوزن، وقد تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من (١٩٦٩م - ١٩٧٤م)، واضطر للتنحي في بداية فترة رئاسته الثانية بسبب فضيحة ووترجيت تحت وطأة تهديد الكونجرس بإدانته، كان زعيما للتيار العالمي (المضاد للتيار الانعلاقي) داخل الحزب الجمهوري، ومن أهم أعماله أو الوظائف التي تولاه نيكسون ما يلي:

- عضو في الحزب الجمهوري الأمريكي.
  - عضو في الكونجرس من ١٩٤٧م إلى ١٩٥١م.
  - عضو مجلس الشيوخ من ١٩٥١م إلى ١٩٥٣م.
  - نائب الرئيس دوايت أيزنهاور من ١٩٥٣م إلى ١٩٦١م.
  - شارك في أول مناظرة رئاسية تليفزيونية عام ١٩٦١م ضد جون كيندي.
  - الرئيس الأمريكي الـ ٣٧ من ١٩٦٩م إلى ١٩٧٤م.
  - أول رئيس أمريكي يزور الصين.
  - أول رئيس أمريكي يستقيل.
  - أول رئيس أمريكي يمنح إسرائيل مساعدة مالية ضخمة قدرها ٣ مليارات دولار.
- وعاش نيكسون في كاليفورنيا الـ ٢٠ سنة الأخيرة من عمره بعد استقالته، وتوفي في ٢٢ إبريل ١٩٩٤م.
- (٢) للمزيد من التفاصيل راجع:

Bob Woodward. SHADOW: Five Presidents and The Legacy of Watergate. Washonton, Simon and Schuster. 1999

وبصورة أكثر إيضاحاً فقد أرادت إحدى شركات الطيران الأمريكية التبرع لحملة الرئيس نيكسون بـ ١٠٠ ألف دولار، ولكنها سعت لعدم الإعلان عن هذا التبرع، ولجأ مدير الشركة إلى حيلة من حيل غسل الأموال، فقام بتأسيس شركة وهمية في لبنان، وحصلت الشركة اللبنانية عن طريق مستندات مزورة على مبالغ من الشركة بحجة توريد قطع غيار لشركات طيران في منطقة الشرق الأوسط، وبعد حصول الشركة الوهمية على الأموال، أودعت الشركة الوهمية الأموال التي حصلت عليها في أحد البنوك السويسرية باسم مدير شركة الطيران الأمريكية، وقام مدير الشركة بالتبرع بالمبلغ لحملة الرئيس نيكسون باسمه، وليس باسم الشركة، وقد تم الكشف عن هذه القضية في إطار التفتيش في فضيحة ووترجيت.

وفي إيران استطاع الشاه (محمد رضا بهلوي)<sup>(١)</sup>، تهريب عشرات المليارات من الدولارات، إلى البنوك الأوروبية والأمريكية، وذلك من حصيلة الفوائض البترولية الكبيرة.

(١) محمد رضا شاه بهلوي: شاه (ملك إيران) في الفترة من (١٩٤١م - ١٩٧٩م)، وقد أدى به منهجه التغريبي الانفتاحي وحكمه الدكتاتوري إلى سقوطه في الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ولد محمد شاه في طهران، وهو الابن الأكبر لرضا خان الذي حكم إيران في الفترة ما بين (١٩٢٥م - ١٩٤١م)، وقد نودي بمحمد شاه وريثاً للعرش عام ١٩٢٦، تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في سويسرا، وعاد في ١٩٣٥م ليخدم في الأكاديمية العسكرية في طهران. تزوج ابنة الملك المصري فؤاد الأول في عام ١٩٣٩م، وانفصل عنها في ١٩٤٩م، وتزوج بعدها مرتين في ١٩٥٠م و ١٩٥٩م، وفي عام ١٩٤١م تخوف كل من الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى من تعاون محمد شاه مع النازية الألمانية، مما دفعهما إلى احتلال جزء كبير من إيران، وإكراه رضا شاه على التنازل عن مسؤولياته ونفيه خارج البلاد، واستدعوا ابنه محمد شاه لتولي الحكم.

وبدأ محمد رضا شاه حقبة جديدة من الحكم، وكان عليه أن يواجه فوضى عارمة في السياسة والاقتصاد، ونجا في عام ١٩٤٩م من محاولة اغتيال محققة من قبل أحد أعضاء حزب «توده» (Tudeh) اليساري، وفي بداية الخمسينيات تطور خلاف بينه وبين محمد مصدق أحد المحمسين القوميين، مما اضطره إلى الهرب لفترة وجيزة عاد بعدها ليبدأ برنامجه الإصلاحى عام ١٩٦٣م بالتعاون مع الولايات المتحدة أطلق عليه «الثورة البيضاء»، يتضمن إعادة توزيع الأراضي بين المواطنين، وعمليات بناء واسعة، والقضاء على الأمية وتحرير المرأة، ولكن التنفيذ العملى للبرنامج أدى إلى مزيد من التمييز الاقتصادى بين الناس، وتوزيع عوائد النفط بشكل عادل، مما عرضه لمزيد من موجات الانتقاد الواسعة، لاسيما من علماء الدين الذين غضبوا من سياسته المتعاونة مع الغرب، ومع تعالي أصوات الغضب الشعبية. خصوصا في بداية السبعينيات شدد محمد شاه من سياسته القمعية، وانتهج سياسة سرية وحشية (سافاك) لمحاولة قمع النزاعات الداخلية.. أثارت تلك السياسة شعبا واسعا في إيران، وفي عام ١٩٧٨م تنامى التأييد الواسع للقائد الدينى فى المنفى روح الله الخمينى.

وفي ١٦ يناير / كانون الثانى ١٩٧٩م، هرب شاه بهلوي خارج البلاد، وعاد الخمينى وتسلم القيادة، وفى يناير / كانون الثانى من العام نفسه هاجم مجموعة من الإيرانيين السفارة الأمريكية فى طهران، وطالبوا بالشاه مقابل إطلاق سراح الرهائن المحتجزين فى السفارة، بقى الشاه خارج إيران وتوفى فى مصر عام ١٩٨٠م.

انظر: [http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran\\_file/2001/4/4-18-6.htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-18-6.htm)

<http://www.rezapahlavi.org/>

<http://ar.wikipedia.org>

sedona.net

والمترابكة لدى إيران، وكان الشاه يحصل من شركة البترول الوطنية، على ألف مليون دولار سنويا، ولا يزال جانب كبير من هذه الأموال، مجمدا في البنوك الأجنبية منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م حتى الآن، وقد بلغت قيمة الأموال المهربة في عهد الشاه، عشرين مليار دولار أمريكي<sup>(١)</sup>.

وهناك أيضا قضية أخرى هي قضية عمر بونجو الزبون السرى في (سيى بنك)<sup>(٢)</sup> وعمر بونجو هو رئيس جمهورية الجابون الإفريقية، وقد جرى انتخابه رئيسا للجمهورية في العام ١٩٦٧م، وأعيد انتخابه رئيسا خمس مرات في أعوام ١٩٧٥م و ١٩٧٩م و ١٩٨٦م و ١٩٩٣م و ١٩٩٨م، وقد بدأت علاقات الرئيس «بونجو» مع مصرف سيى بنك في نيويورك في العام ١٩٨٥م حيث أودع أموالا لدى المصرف في نيويورك باسم شركة وهمية تسمى (تاندن للاستثمارات)، كما جرى فتح حساب مصرفى خاص يدار من باريس باسم شركة وهمية أخرى هي (اليونتائين) وحساب آخر في نيويورك باسمه (بونجو) إلا إنه لم يشر إليه أبدا باسمه الحقيقى وإنما برمز مشفر هو (OS)، وبعد الكشف عن فضائح (سيى بنك) تبين للجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات أن إجمالى المبالغ التى تم إيداعها فى حسابات «بونجو» جميعا بما فيها حسابات الشركات الوهمية يقارب ١٣٠ مليون دولار، وبالإضافة إلى فتح الحسابات فقد حصل بونجو على قروض ضخمة من (سيى بنك) بكفالة ودائعه. وكانت تلك القروض - ووفقا لما تبين من خلال التحقيقات - تجرى ضمن ترتيب معقد يسمح لـ «بونجو» بالحصول على سحوبات نقدية ضخمة مكشوفة (Over Draft) من حسابه فى فرع «سيى بنك» فى الجابون، وتمت تغطية الكشف فى الحساب من خلال تحويلات نقدية من حساباته فى باريس، ومن ثم تجرى تغطية هذه المبالغ من حساب شركة (تاندن للاستثمارات) الوهمية.

وكان الهدف من هذا الترتيب الثلاثى المعقد تجنب إجراءات تحويلات مالية مباشرة من حسابات شركة (تاندن للاستثمارات) الوهمية إلى حسابات الرئيس «بونجو» فى

(١) انظر موسوعة مقالات على الرابط التالى:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc_cvt.htm)

(٢) أروى فايز الفاعورى وإيناس محمد قطيشات «جريمة غسل الأموال.. المدلول العام والطبيعة القانونية..» دراسة مقارنة،

مرجع سابق، ص ٢٤١.

وللمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر: مقالا بعنوان عمر بونجو «الزبون السرى OS فى سيى بنك»، مجلة الإدارى، دار الصياد، العدد ١٢، كانون الأول عام ٢٠٠٠م، المجلد ٢٦، ص ٤٤.

الجابون مباشرة تجنباً للشبهة، وقد وصلت قيمة هذه القروض فى العام ١٩٩٤م إلى ما يقارب ٥٠ مليون دولار.

وقد وفر سىتى بنك لـ «بونجو» غطاء السرية الذى طلبه، وأكد عليه من خلال اعتماد الحسابات المصرفية المفتوحة باسم شركتى (تاندن للاستثمارات) و (اليونتاين)، والحساب المصرفى الخاص بالعميل (OS)، كما أحيطت القروض بسرية تامة، وذلك من خلال تسهيل صرف الشيكات المكشوفة فى فرع سىتى بنك فى الجابون بصورة لا تخلق الشك بأن عملية تسديد هذه القروض تجرى عبر حساب خارجى، وهذه التسهيلات وسواها أبقت الاطلاع على حسابات «بونجو» محصوراً ضمن حلقة ضيقة فى سىتى بنك إلى أن بدأ بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى تحقيقه الخاص فى العام ١٩٩٦م حول صناعة العمل المصرفى الخاص فى الولايات المتحدة.

وكان من أهداف التحقيق الخاص الذى قام به هذا البنك التعرف إلى الكيفية التى تراقب بها البنوك الخاصة فى الولايات المتحدة حسابات الزبائن المشبوهة، ومنها حسابات شركة (تاندن للاستثمارات) الوهمية، ذلك أن الوثائق أظهرت أنه جرى إيداع أكثر من ٤٩ مليون دولار وسحب ما يتجاوز ٥١ مليون دولار خلال فترة لا تتجاوز ٦ أشهر مع أن الشركة لا تمارس أية نشاطات تذكر فى الواقع.

وقد انتهى هذا التحقيق بنتيجة مفادها أن اللجنة التى مارسته غير راضية عن التغيير الذى طرأ فى ثروة «بونجو» أو مصدر هذه الثروة أو الكيفية التى تم استخدام القروض بها، وجرى نقل هذه النتائج إلى مكتب مراقبة النقد، وعلى إثر ذلك قام سىتى بنك بتعديل السيرة الذاتية لـ «بونجو»، وادعى القائمون على إدارته أن الرئيس «بونجو» يمتلك من خلال بعض الشركات الفرعية مجموعة من المشاريع النفطية، إلا أن مدقق مكتب مراقبة النقد قدم تقريراً للجنة ينفى وجود أية وثائق لدى سىتى بنك تدعم هذا الزعم، فسيتى بنك لم يقدم أية وثائق أو معلومات تشير إلى ملكية الرئيس «بونجو» لأية مشاريع نفطية أو إلى وجود علاقة أصلاً تربط بين «بونجو» وبين القطاع النفطى.

وكانت وثائق سىتى بنك تشير إلى مصدرين لأموال «بونجو» هما الواردات النفطية والتى لا يملك سىتى بنك أية وثائق تعزيزية تؤكدها أو تشير إلى ملكية الرئيس «بونجو» لأسهم فى الصناعة النفطية والميزانية السنوية الحكومية التى يجرى سنويًا تضمينها بندين هما

(الأموال المخصصة للأمن) و (الأموال السياسية)، وهذه المبالغ كانت توضع تحت تصرف الرئيس «بونجو» وقدرت قيمة هذين البندين بحوالى ١١١ مليون دولار. وهذا بالذات ما أثار تساؤل اللجنة المحققة حول مصدر ثروة الرئيس «بونجو»، ولدى سؤال القائمين على إدارة سيتي بنك أجابوا بأن ثروة الرئيس «بونجو» ترتكز أساسا على وديعة بقيمة ٥٢ مليون دولار أودعت فى العام ١٩٨٥م، ولدى الاستفسار منهم عن أسباب عدم التبليغ عن عملية إيداع بهذا الحجم الضخم أجابوا أنهم لم يسألوا عن مصدر هذه الأموال لأسباب أدبية وبروتوكولية.

لاحقا ومن خلال التحقيقات التى قامت بها اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات تبين للجنة أن هناك فرعا لشركة (إلف أكتيان) العملاقة المتخصصة فى مجال النفط فى الجابون، وأن هذه الشركة قدمت رشاوى للمسؤولين الحكوميين فى حكومة الجابون وعلى رأسهم الرئيس عمر بونجو، كما تبين وجود حسابين فى مصرفين سويسريين باسم شركات وهمية، هما شركتا (كورتاس للاستثمارات) وشركة (كوليت)، وأن كلا الشركتين تتصل بالرئيس «بونجو» عن طريق مستشاره للشئون النفطية (صموئيل دوسو)، وأن أموال الرشوة التى قامت الشركة الفرنسية العملاقة بدفعها لرؤوس الحكم فى الجابون قد أودعت فى هذين الحسابين، وأن موجوداتهما تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وقد أمرت السلطات السويسرية بتجميد هذه الحسابات بناء على طلب رسمى من السلطات الفرنسية.

وفى نهاية العام ١٩٩٧م تمت مراجعة حسابات «بونجو» فى سيتي بنك من قبل اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات، ومع ذلك فقد قرر سيتي بنك إبقاء هذه الحسابات مفتوحة، وقد أبدى مكتب مراقبة النقد ارتيابه بأسباب هذا القرار، وضم فى إطار ارتيابه هذا حسابا ثالثا كان مفتوحا باسم دافنبورت، وأجرى سيتي بنك من بعدها تقييما شاملا للسيرة المصرفية لـ «بونجو»، وادعى وجود ملكيات عقارية وملكية لأسهم فى مصرف فرنسى ووكالة للإتجار بالسيارات وغيرها باسم «بونجو»، إلا أن حسابات «بونجو» لم تكن تشير إلى أن أيا من الأموال المودعة فيها متأتية عن النشاطات التى ادعاها سيتي بنك.

الأمر الغريب أن قرار اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات الصادر فى العام ١٩٩٩م والمتضمن الأمر بإقفال حسابات «بونجو» فى سيتي بنك استند إلى أسباب مخالفة للواقع، من ضمنها كثرة التساؤلات التى تدور حول هذه الحسابات، وأنها تتطلب الكثير من

الأعمال المكتبية ذات الكلفة المرتفعة ، حيث لم تعد جديرة بالاحتفاظ بها ، هذا على الرغم من أن سييتى بنك كان يحصل على مدخولات تزيد على مليون دولار سنويا من إدارة هذه الحسابات ، ولم تشر معطيات هذا القرار إلى أى تحقيقات تمت بخصوص هذه الحسابات. وإلى جانب ذلك فقد وفر سييتى بنك استراتيجية خاصة مأمونة لخروج أموال «بونجو» من المصرف بعد قرار إقفال الحسابات من خلال نقل هذه الأموال بصورة منتظمة إلى مؤسسات مالية أخرى واحتفظ لنفسه ببضعة ملايين منها.



## المبحث الثانى نماذج لبعض القضايا والإدانات العالمية

توجد العديد من القضايا التى حازت شهرة على المستوى العالمى، ومن أهم هذه القضايا ما يلى:

### فضيحة مصرف بوسطن<sup>(١)</sup>:

فى خلال يومى ٨ و ٩ فبراير ١٩٨٥م طالع القراء قصصا مشهورة تروى فى كبريات الصحف على امتداد الولايات المتحدة الأمريكية حول إقرار مصرف بوسطن بخطئه فيما يتعلق بالتهمة الموجهة له، والخاص بإخفاقه فى التبليغ عن مبالغ وصلت فى جملتها نحو ١,٢ مليار دولار فى شكل تحويلات نقدية للمصارف الأجنبية، وطبقا للاهتمام الموجه له بموجب قانون سرية المصارف الأمريكية فقد وافق المصرف على أن يدفع غرامة جنائية مقدارها ٥٠٠ ألف دولار، وقد وضح من خلال تلك الروايات أن «المصارف الأجنبية المذكورة أعلاه» قصد بها «المصارف السويسرية» المشهورة بسلبياتها وبساطتها مع منتهكى القوانين، وبطبيعة الحال لم يكن المصرف قد اتهم بشئ سوى إخفاقه فى تعبئة وتكملة النماذج الورقية التقليدية والمتعلقة على وجه التحديد بالتبليغات عن العمليات النقدية التى تشمل الاحتفاظ بسجلات لعمليات الإيداع والسحب والتحويل للمبالغ التى تزيد على ١٠ آلاف دولار نقدا، بالإضافة إلى الاحتفاظ بالبيانات التى تحدد هويات العملاء المعنيين بذلك، وبالرغم من أن التهمة الموجهة للمصرف لم تكن على تلك الدرجة من الخطورة فإن الشواهد المسجلة أثبتت أن وسائل الصحافة والإعلام قد نجحت فى تسليط الضوء على بنك بوسطن بوصفه مثلا حيا على ممارسة غسيل الأموال من خلال استغلالها بنجاح لطبيعة وملامح القضية الشائنة.

وحتى هذه المرحلة ربما كان القراء مازالوا يجدون صعوبة فى تركيز غضبهم على تجار المخدرات أو على مجرمين مجهولى الهوية، ولكن الصحف نجحت برغم ذلك فى إيجاد

(١) أحمد بن محمد العبرى، مرجع سابق، ص ٣٠١.

فضيحة مدوية من خلال تقديمهم واتهامها لبعض الأسماء والأوجه المعروفة والمشهورة، ففي يوم ١٣ فبراير ١٩٨٥م ربطت صحيفة «بوسطن جلوب» مصرف بوسطن بالجريمة المنظمة في رواية لها على صفحاتها الأولى قائلة «عصابة مشهورة تسمح بشراء شيكات دون تبليغ السلطات الأمريكية»، وقد كشف المقال أن أعضاء عصابة مشهورة من أفراد أسرة «إنجيولو» قد كانوا قدامى عملاء المصرف، والأسوأ أنهم قاموا بشراء ما يقارب ٢ مليون دولار في شكل شيكات من الصندوق دون أن يتم حفظ أى سجلات بشأنها، بل والأسوأ من ذلك أن المصرف كان قد وضع اثنين من أعمالهم التجارية على قائمة خاصة باستثنائهم من مقتضيات التبليغ، وقد انتقدت صحيفة «النيويورك تايمز» وبعنف تراخى المصرف في هذه العمليات قائلة «لقد اعتاد مصرف بوسطن لسنوات على قبول حقائق ورقية مليئة بالنقود من زعماء الجريمة المنظمة» تلا ذلك سرعة تلقف الصحافة المطبوعة لعلاقة المصرف بأسرة (إنجيولو) حيث نشرت صحيفة «النيويورك تايمز» موضوعا حول (التعامل المصرفي بالحقائب الورقية) في حين صرحت التايمز (الأموال والخشخاش الملوث).

وقد ولدت عبارة «إنجيولو» أيضا فضيحة أخرى من خلال توفير المحسنات اللفظية أو البلاغية التي صحبتها بعض جرائم الشوارع الأخرى في الرواية التي غدت تزداد اتساعا، فعلى سبيل المثال أوردت «النيويورك تايمز» في تقرير لها أن أفراد أسرة «إنجيولو» سوف تجرى محاكمتهم عاجلا بتهم القتل العمد، والمقاومة والنصب من خلال القروض، بل إن صحيفة «بوسطن جلوب» ذهبت إلى أبعد من ذلك لتربط ما بين مخالفات المصرف وتورطاته السابقة مع الجريمة المنظمة حين قالت: «لقد كان مصرف بوسطن يواجه سيلا من الشائعات القديمة حول ارتباطه بالجريمة المنظمة بعد توصية أحد موظفيه المسؤولين عن القروض، بأن يقوم السيد روجر. م. ويلر بشراء مؤسسة «جاي ألي العالمية» وهي إحدى مؤسسات القمار المرخصة، وقد تم اغتيال ويلر في عام ١٩٨١م، كما تم اغتيال السيد «جون. ب. كالاها» الرئيس السابق لمؤسسة «جاي ألي»، والذي كان في مدة ما مستشارا للمصرف، ولم يتم حتى الآن الكشف عن أى من حادثتى الاغتيال»، وبهذه الطريقة تمكنت الصحافة المطبوعة من تحويل العمل المكتبي البحث إلى إحدى جرائم العنف وجعلت من حفظ السجلات التقليدي مسألة حياة أو موت.

لقد كان من أبرز النتائج التي تمخضت عنها فضيحة مصرف بوسطن أنها قد خلقت موجة من السخط ساعدت على إطلاق تحذيرات كبيرة من أجل سن تشريع ينص على

تجريم غسيل الأموال ، وقد واصلت الصحافة هذا الدور من خلال نقل وجهات نظر العاملين في إنفاذ القوانين ، ومن خلال تقاريرها التي كانت تلح على أن الموجة الواسعة من الجرائم باتت تشكل خطرا يقتضى توسعا سريعا ومباشرا في أجهزة الرقابة الحكومية ، حتى حدوث فضيحة مصرف بوسطن لم يكن غسيل الأموال جريمة ينص عليها القانون الأمريكي ؛ بل كانت مخالفات عدم التبليغ تحكم بموجب قانون سرية المصرف الأمريكي ، وقد شكلت محاكمة مصرف بوسطن إعطاء إشارة للصناعة المصرفية مفادها أن القصور في القوانين والتشريعات لم يعد يشكل مسوغا كافيا لتفادى التبليغ عن المعاملات النقدية ، وبالتالي يمكننا أن نخلص إلى أن فضيحة مصرف بوسطن كانت سببا رئيسيا عجل بإجازة قانون مكافحة غسيل الأموال الأمريكي لعام ١٩٨٦م ، كما أنها قد نقلت رسالة واضحة لم يكن ليتسنى نقلها من خلال محاكمة المصارف في الأماكن التي اشتهرت بتجارة المخدرات فيها ، إضافة إلى ذلك فقد جمعت بين ثلاث مشكلات تلخصت في مخالفات التبليغ - الجريمة المنظمة - تجارة المخدرات .

وأخيرا فقد كان من شأن فرض عقوبات جنائية على مصرف بوسطن إرسال موجة من الصدمات عبر الصناعة المصرفية نجم عنها انهيار سليل من الاعترافات الطوعية بارتكاب المخالفات ، وقد خفضت هذه الاعترافات الطوعية كثيرا من التكاليف المالية الخاصة بإنفاذ القوانين من خلال اللجوء إلى مراجعات المصارف التي تستنزف الكثير من الوقت والجهد ، وطبقا لإحدى المقالات المنشورة خلال عام ١٩٨٦م اتضح أنه وفي أثناء العام ١٩٨٥م كان يتم شهريا حفظ نحو (٦٨,٠٠٠) حالة تبليغ عن العمليات النقدية ، في حين ارتفع هذا الرقم في السنة التالية ليتجاوز (٢٧٠,٠٠٠) حالة شهرية (أسوشيتدبرس ١٩٨٦م).

### فضيحة مصرف الاعتماد والتجارة الدولي<sup>(١)</sup> :

تختلف فضيحة مصرف الاعتماد والتجارة الدولي عن فضيحة مصرف بوسطن ، ووجه الخلاف بين الفضيحتين هو أن العمليات التي تم الكشف عنها في مصرف بوسطن كانت تنطوي على الإخفاق فى التبليغ عن العمليات النقدية ، أما فضيحة مصرف الاعتماد والتجارة الدولي وقد كان محورها غسل الأموال أيضا ، فقد استندت فى ارتكابها إلى موضوع سرية العمل المصرفي بـ «جزر كايمان» ، وهى إحدى المحميات البريطانية التى تعد واحدة من ملاذات السرية المصرفية .

(١) أحمد بن محمد العبرى ، مرجع سابق ، ص ٣١١ .

ويتضح من هذه الفضيحة أن جزر كايمان قد ظلت تشكل واحدة من كبار متسلمي الأموال القذرة، وقد تم الكشف عن مجموعة كبيرة من التحويلات المالية الضخمة التي تورط بنك الاعتماد والتجارة الدولي في إجرائها، وقد كانت هذه الأموال تصل إلى جزر كايمان من إيطاليا ومن البيرو، والأموال التي كانت تصل من الأخيرة بالذات كانت ذات صلة بالنشاطات غير المشروعة والفساد المرتبطين بحكم رئيس البيرو السابق (آلات غارسيا بيرين).

وبالرغم من قوة الأدلة المقدمة من المحققين الإيطاليين والتي كانت دامغة للغاية (بما في ذلك رقم الحساب السرى)، والرسائل المتبادلة مع المحاكم في كل من بيرو وإيطاليا، والمساعدة المقدمة من أكثر مكاتب المحاماة كلفة في جزر كايمان (بمعدل ٣٦٠ دولارا في الساعة الواحدة)، فقد رفضت المحكمة العليا لجزر كايمان رفع السرية المصرفية عن الحساب، وجددير بالذكر أن كايمان ليست وحدها هي التي رفضت التعامل، فقد تعقب المحققون الأثر إلى ميامي (فلوريدا) التي رفضت المصارف فيها أيضا أن تتعاون.

وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدول الأوروبية، مثل لجنة «جلاجر» فقد استمرت الأموال القذرة تواصل تدفقها لتزيد من تضخم موجودات المصارف بمنطقة الكاريبي، وأصبح من الأمور العادية التي يمكن التكهن بها أنه متى كانت هناك أية قضايا يدخل فيها النصب والاحتيال والتواطؤ، أو حتى الرشوة أو بيع الجنسيات وجوازات السفر ينشر عنها في الصحافة العالمية، فلا بد أن يكون أحد مراكز التجارة الحرة لمنطقة الكاريبي، جديدا كان أو قديما هو الذي يوفر لها الملاذ، وعندما تم الكشف عن تعرض ثلاثة من أكبر المصارف العاملة في مجال القروض الخارجية للاحتيال بمبالغ ضخمة، فقد تم الكشف عن أن المبالغ المشار إليها كانت موجودة ببعض شركات قدور الطهى في (أنتيجوا) و (تورتولا) بجزر (فرجينيا) البريطانية.

ومن الجددير بالذكر أن تكوين الشركات في منطقة الكاريبي يعد من أبسط وأسهل الأمور وأقلها كلفة، فقد تمكن بعض المحققين الذين ذهبوا للتعرف إلى إمكانية تكوين شركة بالمنطقة الحرة من تكوين تلك الشركة بتكلفة بلغت نحو الألف دولار فقط، كاملة بمكاتبها وأعضاء مجلس إدارتها وحساباتها المصرفية، وقد أعطت هذه التجربة المحققين فكرة جيدة عن الكيفية التي قام خلالها مصرف الاعتماد والتجارة الدولي المشهور بارتكاب كبرى الفضائح المالية في تاريخ المصارف.

وقد كشفت التحقيقات أن الرشاوى لم تكن تطال المسؤولين في الإدارتين الأمريكية والبريطانية فقط؛ بل امتدت لتشمل العشرات من الحكومات حول العالم، وقد أشار اثنان من الموظفين المتورطين في فضيحة مصرف الاعتماد بالأنا نصديق أن المصرف يمثل حالة الانحراف الوحيدة، وقد قالوا: «إن بنك الاعتماد والتجارة الدولي كان يقلد فقط ممارسة فنون اللعبة في الغرب المحترم».

وبالإضافة إلى ذلك فإن أسوأ أنواع التلاعب التي مارسها مصرف الاعتماد والتجارة الدولي لم يحدث فقط في ملاذات السرية؛ بل في لكسمبورج وجزر كايمان، مع ملاحظة إفساد المصارف غير النزهية، مثل مصرف الاعتماد والتجارة الدولي لاثنتين من أكثر الخدمات الحيوية التي تتطلبها التجارة العالمية، ألا وهي خطابات الاعتماد والتحويلات المالية العالمية.

### عملية كازابلانكا (أمريكا اللاتينية)<sup>(١)</sup>:

تعتبر هذه العملية أكبر وأهم قضية غسيل أموال في تاريخ الولايات المتحدة في عام ١٩٩١م، وقد أدى التحقيق إلى مصادرة ما يزيد على ٨٩ مليون دولار أمريكي، ٧٦ مليون دولار من حسابات مصرفية، و١٣ مليون دولار نقدا من تجار المخدرات، بالإضافة إلى ٤ أطنان من الماريجوانا، وطينين من الكوكايين، وتمت إدانة ٦٢ من العاملين بالمصارف المكسيكية، وثلاثة مصارف مكسيكية وهي كونفيا، وسيرفين، وبانكومر، حيث تم توجيه تهمة غسيل الأموال إليها، وورد في هذا الاتهام أن مسئولين تابعين لاثني عشر مصفا مكسيكيا من أكبر مصارف المكسيك قد تورطوا في نشاطات خاصة بغسيل الأموال، بالإضافة إلى شخصين يعملان في مصرفين في فنزويلا، وهما بنك فنزويلا الصناعي، والبنك الكاريبي. وترجع أهمية عملية كازابلانكا إلى عدد من الأسباب هي:

\* حجم الأموال التي تتصل بهذه القضية.

\* هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الربط بصورة مباشرة بين المصارف والمسئولين بالمصارف المكسيكية وغسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات الخاصة بجماعتي «جواريز» و «كالي» الأمريكيتين.

(١) خالد حمد محمد الحمادي «غسل الأموال في ضوء الإجماع المنظم»، مرجع سابق، ص٤١٨، الموسوعة الأمنية العربية «غسيل الأموال في العالم وتدابيرته السلبية»، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المجلد السابع، ط١، القاهرة ٢٠٠٠م، ص٢٤٠.

كشفت هذه العملية عن تخطيط منظم خاص بغسيل الأموال عن طريق عدد كبير من المؤسسات المكسيكية.

وعمل هذا المخطط الخاص بغسيل الأموال على النحو التالي :

- تم تقديم العملاء السريين إلى المديرين الماليين في كل من مجموعتي كالي وجوازير وحصلوا على عقود بشأن جمع الأرباح الناتجة عن تجارة المخدرات في شوارع المدن الأمريكية الكبرى.

- تم تقديم هؤلاء السريين إلى المصرفيين المكسيكيين أيضا والذين قاموا بفتح حسابات لهم.
- تم نقل الأموال التي تم جمعها إلى لوس أنجلوس ، حيث تم إيداعها في حسابات مصرفية سرية تسيطر عليها هيئة الجمارك الأمريكية.

- تم تحويل هذه الأموال برقيا بعد ذلك إلى حسابات ، قام المسؤولون المصرفيون المكسيكيون بفتحها ، وبعد أن قام هؤلاء المسؤولون بأخذ عمولتهم قاموا بإصدار حوالات مصرفية مكسيكية مسحوبة على الحسابات الأمريكية في المصارف المكسيكية ، وتم تسليم هذه الحوالات مرة أخرى إلى العملاء السريين في الولايات المتحدة.

- تم توزيع هذه المبالغ المالية على القائمين بعمليات غسيل الأموال ، نسبة كبيرة من الأموال التي تمت مصادرتها خلال عملية كازابلانكا نتجت عن استخدام قانون «الأصول البديلة» ، والأصول البديلة هي الأصول التي يمتلكها عمل ما أو فرد ما ، وتتم مصادرتها من قبل الحكومة بدلا من الممتلكات الحقيقية (في هذه القضية) للأموال التي استخدمت في تعزيز خطط إجرامية ، وتم الحصول على أوامر مصادرة من المحكمة لإجمالى الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات ، والتي تم غسيلها من خلال الحسابات ، وأيضا على العمولة التي تم دفعها للمصرفيين ، كما تم استخراج أوامر مصادرة من المحاكم للمبالغ الموجودة في الحسابات الأمريكية الموجودة بالمصارف المكسيكية ، والتي على أساسها تم إصدار الحوالات المصرفية من المصارف المكسيكية.

وبناء على ذلك :

- تمت إدانة كل من المصرفيين المكسيكيين وبانكومر وسيرفين ، بتهمة غسيل الأموال ، وتم تغريمهما مبلغ ١٦ مليون دولار لصالح الحكومة ، كما دفع كل مصرف منهما غرامة تقدر بـ ٥٠٠ مليون دولار كغرامة.

- قيام مصرف كونفيا بتسوية أمر الاتهام الذى وجه إليه عن طريق دعوى مدنية ، وقام بدفع ١٢٠ مليون دولار كغرامة.
- تمت إدانة ٢٨ شخصا من بينهم ١٢ مصرفيا مكسيكيا وزملائهم بتهم غسيل الأموال ، أو تهريب المخدرات.
- تمت إدانة ٣ مصرفيين مكسيكيين وتمت تبرئة ٣ مصرفيين مكسيكيين آخرين من تهمة غسيل الأموال فى المحاكمة التى عقدت فى لوس أنجلوس.
- ثبتت إدانة ٣ مصرفيين فنزويليين بتهمة غسيل الأموال.
- تمت مصادرة ٤٦ مليون دولار لصالح الحكومة الأمريكية من إجمالى ٨٩ مليون دولار التى تمت مصادرتها خلال التحقيق

### قضية غسيل أموال (راؤول ساليناس)<sup>(١)</sup>؛

راؤول ساليناس هو الأخ الشقيق لرئيس المكسيك كارلوس ساليناس ، والذى استمرت فترة حكمه للمكسيك من العام ١٩٨٨م وحتى العام ١٩٩٤م ، وقد جرى قبوله كزبون لـ «سيتى بنك» خلال اجتماع لكبار المسؤولين فى الدائرة التى تتولى إدارة حسابات المكسيكيين فى البنك وجرى فتح العديد من الحسابات لصالح ساليناس ، فقد تم فتح ٥ حسابات مصرفية باسم ساليناس وعائلته فى فرع نيويورك وقد طلب روكافينا رئيس وحدة العمل المصرفى الخاص الدولى فى سيتى بنك أن يتم تزويده بمرجعيات مفصلة عن نشاط ساليناس التجارى ، ولكن هذه الوثائق لم يتم تزويده بها ، وجرى فتح حسابات إضافية باسم شركة وهمية سميت «تروكا ليميتد» لتكون المالكة الاسمية للحسابات المصرفية العائدة لـ «ساليناس» وعائلته ، وتم تأسيس شركات وهمية أخرى شكلت فى مجموعها مجلس إدارة تروكا ليميتد ، وهى مادلين للاستشارات ودونات للاستشارات وهيتشكوك للاستشارات .

وكنتائج لهذه التركيبة المعقدة لم يظهر اسم ساليناس مطلقا فى وثائق تروكا ليميتد ، فالوثائق التى كانت تثبت ملكيته لهذه الشركات كانت محفوظة فى جزر كايمان ، والتشريعات المتعلقة بسرية الأعمال المصرفية كانت تحول دون الكشف عنها ، ولم يستخدم

(١) أروى فايز الفاعورى وإيناس محمد قطيشات ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

وللمزيد من التفاصيل انظر: وقائع التحقيقات الجارية من قبل اللجنة الفرعية للتحقيقات المشكلة فى مجلس الشيوخ مع مسئولى سيتى جروب وسيتى بنك ، مجلة الإدارى ، دار الصياد ، العدد: ١١ ، تشرين الثانى ٢٠٠٠م ، المجلد ٢٦ ، ص ٢٨.

اسم سالييناس الفعلى فى أى معاملة من معاملات المصرف؛ بل كان يشار إليه على الدوام بالزبون السرى رقم ٢ أو (CC٢).

وكانت عمليات غسيل أموال الرشوة والاختلاسات والفساد التى كان سالييناس يتحصل عليها على اعتباره الأخ الشقيق لرئيس الجمهورية تجرى من خلال تحويل هذه الأموال على صورة دفعات نقدية ضخمة من المكسيك لتكون بدل وفاء لصفقات وهمية، ومن ثم يجرى توزيع هذه الدفعات على حسابات سالييناس الخاصة أو على حسابات تروكا ليميتد فى لندن وسويسرا، ومع نهاية يونيو - حزيران من العام ١٩٩٤م وصل مجموع حسابات سالييناس المحولة من المكسيك وحدها حوالى ٦٧ مليون دولار، ولدى الاستفسار من المسئولين فى سياتى بنك من قبل أعضاء اللجنة الفرعية للتحقيقات - بعد الكشف عن الفضيحة - عن مصدر هذه الأموال أشاروا إلى أن أحدا لم يرقم بإجراء التحقيقات اللازمة لضمان مشروعيتها. فى سنة ١٩٩٥م جرى اعتقال سالييناس بتهمة القتل، وجرى فتح كامل للملفات المتعلقة بغسل الأموال، واستدعت اللجنة الفرعية للتحقيقات المشكلة فى مجلس الشيوخ رئيس مجلس إدارة سياتى جروب وهى الشركة الأم التى يتبع لها سياتى بنك لاستجوابه خطابا لكبير أعضاء لجنة التحقيقات الفرعية السناتور الديمقراطى «كارل ليفين» وجاء فيه «لا يمكننا فى آن واحد إدانة الفساد فى الخارج والمسئولين الأجانب الذين يتقاضون الرشاوى ويختلسون أموال بلادهم والتساهل فى الوقت ذاته مع المصارف الأمريكية التى تحقق ثروات من هذا الفساد...»، وقد وصف ليفين بخطابه سياتى بنك على أنه أشبه بصالة للخارجين على القانون.

وجرى فى هذه الجلسة تفصيل الكيفية التى قام سياتى بنك من خلالها بتبييض أموال سالييناس المتحصل عليها من الرشاوى والاختلاسات البالغة بمجموعها ما يقارب مائة مليون دولار جرى تبييضها بواسطة صفقات وهمية، ونبين الخطوات التى كانت تجرى فيها هذه العملية:

١ - تتقدم زوجة سالييناس مستخدمة اسما مستعارا بشيكات صراف (Cashier Chek)<sup>(١)</sup>، صادرة عن خمسة مصارف مكسيكية لإيداعها فى فرع سياتى بنك فى مكسيكو سياتى وإرسالها برقيا إلى حساب مجهول فى نيويورك.

(١) شيك الصراف هو شيك يسحبه المصرف على نفسه ويوقعه الموظف المسئول فيه، وهو يمنح للزبون الذى يرغب فى دفع مبلغ من المال بواسطة شيك ولديه حساب جار فى ذات المصرف، ويقوم الزبون بدفع المبلغ للمصرف أو يطلب منه قيده على حسابه لديه ويحزر المصرف الشيك مسحوبا على نفسه.

- ٢ - فى نيويورك يجرى إيداع الأموال فى الحساب المجهول، ومنه يجرى تحويل المبالغ إلى حسابات تروكا ليميتد الشركة الوهمية المنشأة فى جزر كايمان.
- ٣ - فى جزر كايمان وحيث توجد الوثائق الوحيدة التى تشير إلى علاقة ساليانس بـ «تروكا ليميتد» والتى تحول قوانين سرية الأعمال المصرفية دون الكشف عنها يتم تحويل هذه الأموال من جديد إلى لندن وزيورخ لاستثمارها فى أعمال تجارية.
- ٤ - فى لندن وزيورخ تقوم شركة كونفيدانس وهى شركة تابعة لـ «سيتى بنك» باستثمار المبالغ المحولة فى سوق الأسهم والسندات والتى تحول القوانين النافذة المتعلقة بالسرية فى سويسرا دون الكشف عن أسماء المتعاملين فيها أيضا.
- وقد انتهى التحقيق من قبل اللجنة الفرعية للتحقيقات بتوجيه انتقاد إلى سيتى بنك بسبب إخفاقه فى تطبيق الإجراءات التى من شأنها أن تحول دون قبول الأموال المحولة إليها دون التحقق من مشروعيتها مصادرها، وقالت رئيسة اللجنة سوزان كولينز فى هذا الشأن «... غالبا ما أغفل العمل المصرفى الخاص فى سيتى بنك الإجراءات الذاتية برغم انتقادات المدققين الداخليين وتحذيرات المراقبين...».

### قضية فرانكلين جورادو<sup>(١)</sup>:

من أهم القضايا المتعلقة بنشاطات غسيل الأموال التى استحوذت على قدر كبير من الاهتمام فى الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين جورادو، وهو اقتصادى يحمل الجنسية الكولومبية ومتخرج فى جامعة هارفارد، ولعل محور الاهتمام بهذه القضية لا يكمن فقط فى قيام فرانكلين جورادو بغسيل مبالغ نقدية ضخمة لحساب جوزيه سانتا كروز لوندونو أحد أكبر تجار المخدرات فى كارتل كالى؛ بل فى ابتكاره وتطويره لطريقة محكمة لغسيل

(١) خالد حمد محمد الحمادى، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

أشار خالد حمد الحمادى بخصوص هذه القضية إلى المراجع الآتية:

Modey group of money Laundering hung out in New Yourk, Dew World (Winer 1995) pp.,

89- also, Washington post (4 January 1995), p. A23

«Inside a Colombian Carle's money Laundering machine» Harper's Magazine, vol. 284, No. 1761 (February 1997), pp., 56- 59.

U.S «Indicts a fugitive over drugs» New Yourk Times, 8 June 1995, Section B Metropolitan Desk, p.3.

الأموال، تم اعتقال فرانكلين جيراردو في عام ١٩٩٠م، وقد عثرت قوات الشرطة أيضا على أسطوانات كمبيوتر تحتوى على أسماء ١١٥ حسابا مركزيا في ١٦ موقعا (منتشرة بين لكسمبرج وبودابيست) وكافة المعلومات المتعلقة بعمليات ضخمة لغسيل الأموال، نجح فرانكلين جيراردو في تطوير طريقة مكونة من خمس مراحل لغسيل الأموال والحفاظ عليها من المصادر، وطبقا لطريقة فرانكلين التي قام بتصميمها تنتقل الأموال الملوثة من أعلى درجات الخطورة إلى مستوى أدنى مروراً بخمسة مستويات تكمل عملية غسل الأموال، وتجعلها في أمان من عمليات المصادر، وتتمثل هذه المستويات في:

- عملية الإيداع الأولى والتي تمثل أعلى درجات الخطورة؛ إذ إن الأموال المودعة تكون قريبة من المصدر الحقيقي، لذلك تكون أموالا قذرة، وقد قام فرانكلين باختيار دولة بنما للقيام بعمليات الإيداع الأولى.

- نقل الأموال من بنما إلى أوروبا، قام فرانكلين خلال فترة استمرت لثلاث سنوات بتنسيق عمليات نقل الأموال من البنوك البنمية إلى أكثر من مائة حساب في ٨٦ مصرفا منتشرة في ٩ دول: النمسا، الدانمارك، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، لكسمبرج، وموناكو، وقد تراوحت المبالغ المودعة في هذه الحسابات بين ٥٠٠,٠٠٠ ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي.

- نقل المبالغ النقدية إلى حسابات يملكها أشخاص من الجنسية الأوربية، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المرحلة في إخفاء جنسيات أصحاب هذه الحسابات عبر تحويل المبالغ النقدية إلى حسابات مفتوحة بأسماء أشخاص من الجنسية الأوربية مثل بيتر هوفمان وهانिका شميدت؛ إذ إن عملية فتح الحسابات بأسماء أوربية تبعد الشبهات والرقابة التي تركز على الحسابات المفتوحة بأسماء كولومبية أو أسماء من أصل إسباني.

- نقل الأموال النقدية إلى شركات أوربية عاملة في مجال الخدمات والسلع لا تثير الشبهات، ولا يوجد أى أسباب جغرافية قانونية أو سياسية أو نفسية تستدعى إجراء تحريات في أصولها.

- وبعد ذلك يتم إدخال المبالغ مرة أخرى إلى كولومبيا عبر الاستثمارات التي تقيمها الشركات الأوربية العاملة في مجال الخدمات مثل: المطاعم، البناء والتشييد، شركات التصنيع الدوائى والعقارات.

- وطبقا لتقرير واحد فقط، فقد نجح جورادو في غسيل ٣٠ مليون فرنك فرنسي عبر حسابات مصرفية مفتوحة في كثير من البنوك الفرنسية، وقد ذكر جورادو في الكتاب الأزرق إن المؤسسات المالية الفرنسية تعتبر مؤسسات مفتوحة للقيام بنشاطات غسيل الأموال، كما صنف دولا أخرى مثل النمسا بأنها من أكثر الدول جذبا لنشاطات غسيل الأموال، بالإضافة إلى المجر وجزر شانيل والتي تعتبر إحدى الملاذات المالية الآمنة، ودعا جورادو إلى تحاشي سويسرا لوقوعها تحت سيطرة ورقابة السلطة الأمريكية.
- ولكن على الرغم من أبحاثه المكثفة التي قام بها حول أنجح الوسائل لعمليات غسيل الأموال والاستراتيجية المحكمة التي تقوم على غسيل الأموال عبر مراحل، فقد نجحت السلطات في اعتقال جورادو في لكسمبرج في عام ١٩٩٠م، وفيما يبدو فقد تم ذلك قبل تحويل المبالغ إلى شركات الخدمات والبضائع، وقد أعقب اعتقاله مصادرة مبلغ ٤٦ مليون دولار من ١٤٠ حسابا مصرفيا في أوروبا وبنما، كما تمت أيضا مصادرة العديد من المبالغ من حساب بنوك عاملة في نيويورك من ضمنها مبلغ ٣,٤ ملايين دولار تعود لشركة بنمية باسم مؤسسة سيراكوسا التجارية، وفي إبريل حكم على جيرادو بالسجن لمدة سبع سنوات ونصف.



## المبحث الثالث

### نماذج قضايا لبعض الدول العربية

لقد حدثت أكبر فضيحة مالية في الشرق الأوسط وتحديدا في مصر، حيث تورط فيها أحد رجال الأعمال، واتهم في عام ١٩٩٦م، بالكسب غير المشروع من خلال الحصول على عمولات مالية (رشاوى)، من الشركات الأجنبية ووكلائها في مصر، حيث بلغت الثروة، التي اكتشفت ما يزيد على (٢٥ مليون دولار أمريكي)، وستة ملايين جنيه مصري، ومائتين وسبعين ألف فرنك فرنسي، أى ما يقدر بحوالى (٩١ مليون جنيه مصري)، إضافة إلى شهادة مطلقة أنه كان يكتز حوالى (٥٠ مليون دولار) في بنوك أوروبا، وأكد ذلك ضبط بطاقات فيزا كارت، التي لا تصدر إلا لمن كان له رصيد لا يقل عن (٥ ملايين دولار أمريكي).

ولقد أراد المتهم أن ينهى القضية من بدايتها دون الدخول فى الإجراءات القضائية، عن طريق رد جزء من الأموال غير المشروعة التي حصل عليها من خلال استغلال نفوذه، والتي بلغت (٢٠ مليون دولار)، مقابل احتفاظه بباقي الأموال، التي لم تكتشف فى البنوك بالخارج. ولكن بعد سداده للعشرين مليون دولار أمريكى، افتضح أمره فى الصحف، واستكملت إجراءات القضية، وحكم عليه فى عام (١٩٩٧م) بالسجن لمدة عشر سنوات. وقد كان المتهم يغسل أمواله عن طريق شراء الشاليهات، والسيارات، والسندات، والتحف، والأثاث الفخم، والمجوهرات والمشغولات الذهبية، إضافة إلى الاستفادة من قوانين سرية الحسابات فى بعض البنوك الأوروبية، وكان أيضا يبيض أمواله عن طريق إجراء تحويلات لزوجته وأولاده فى الخارج، والصرف ببذخ فى رحلات دورية كان يقوم بها إلى أوروبا، ويقيم فى أفخم الفنادق<sup>(١)</sup>.

وفى المملكة العربية السعودية نذكر القضية التى صدر بها القرار الشرعى رقم ١٢٠ / ٢٨، بتاريخ ٨ - ٥ - ١٤٢٣هـ (المحكمة العامة بالرياض)، وذلك على التفصيل الآتى<sup>(٢)</sup>:

(١) انظر موسوعة مقاتل على الرابط التالى:

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc_cvt.htm)

(٢) لقد تم أخذ المعلومات حول هذه القضية من رسالة دكتوراه للباحث فهد بن نايف الطريسي بعنوان «السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الأموال فى المملكة العربية السعودية». دراسة مقارنة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠١٠م، ص ٣٦٠ وما بعدها.

## أولاً: وقائع القضية:

بتاريخ ١ / ٧ / ١٤٢٢هـ حضر المدعى العام بهيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة الرياض وادعى على كل من المتهم (الأول) ورفاقه الموضحة أسماؤهم بلائحة الادعاء وعددهم (١٤ شخصا) باكستاني الجنسية، بتهريب الأول للمخدرات، وتحريضه على القتل وتكوينه عصابة مع بقية المتهمين من أبناء جنسه تمارس غسل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات، ومشاركة بقية العصابة له في ذلك، حيث توفرت معلومات لدى شعبة مكافحة المخدرات تتمثل في قيام المدعى عليه الأول بتكوين عصابة من أبناء جنسه يقومون بجمع الأموال في المملكة وتحويلها إليه، حيث يقيم بدولة الإمارات، وتورطه في عدد من قضايا تهريب المخدرات إلى أراضي المملكة، وأنه حرض بعض أعوانه على قتل أحد أبناء جنسه بمدينة مكة المكرمة، وسلم المدعى عليه الأول إلى المملكة بطلب منها عن طريق الشرطة الدولية بتاريخ ٧ / ١٢ / ١٤٢٠هـ، وبناء عليه تم تتبع أتباعه الذين يمارسون نشاطات مشبوهة، فتم القبض على الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والحادي عشر، وبتفتيش منزلهم عثر على جهازى فاكس وعدد من دفاتر الحوالات دون على أحدها مبلغ (٨٢٥) مليون ريال، كما قبض على الثاني عشر والخامس عشر بمحافظة جدة بداخل معرض للأقمشة وعثر بداخله على مبلغ (١٩٧٤٤) ريالاً، وعثر فى سيارة الثانية عشر من نوع كرسيدا موديل ٩١ رقم لوحتها (.....) على خمس حوالات، اثنتين بمبلغ (٤١٩٢٦٥) ريالاً، وثلاث حوالات بمبلغ (٨٠٠) ألف درهم إماراتى، كما عثر على تفويض للمدعى عليه الثاني عشر من مؤسسة (.....) يخوله بالتحويل والإيداع إلى بنك (.....) بفرع (.....)، وبالانتقال لأحد المنازل قبض على الثاني والعاشر اللذين أرشدا الفرقة إلى مكتب خاص بالحوالات داخل إحدى الشقق التى عثر بداخلها على خزانة حديدية بها مبلغ (٢٣٢) ألف ريال، ودفاتر خاصة بالحوالات.

كما قبض على التاسع والثالث عشر والرابع عشر فى وقت لاحق بعد أن اتضح أنهم شركاء للمدعى عليه الأول، وعثر فى إحدى الشقق التابعة للمدعى عليهم على مبلغ (٤٩٠٨٧٢) ريالاً.

وبالتحقيق معهم اعترف المدعى عليه الأول بأن المدعو / (.....) الذى قتل بمكة المكرمة كان يتعامل معه، ويقوم بجمع الأموال وتحويلها إليه عن طريق عمالته وأنه يطلبه

(٢٧) ألف ريال فطلب من العامل لديه (.....) أن يأخذ المبلغ منه ، وبعد ٣٨ يوما اتصل عليه هذا العامل وأخبره أن (.....) قد قتل ، فطلب منه المتهم الأول أن يسلم نفسه وأنه مستعد لدفع دية المقتول أو أى مبلغ آخر ، واعترف أنه يملك خمسة محلات أقمشة فى الرياض واثنين فى جدة مسجلة باسم شركة (.....) لصاحبها (.....) وأن حقيقتها عائدة له ، وأن لديه محطة وقود فى حى السويدى بالرياض مسجلة باسم (.....) ثم نقلها باسم (.....) سعودى الجنسية وأن الثانى قد حصل منه خلال فترة تعامله معه على مبلغ (٤) ملايين ريال ، واعترف أنه يملك عددا من محلات الأقمشة والتموينات ، ويقوم بتسجيلها بأسماء أشخاص سعوديين مقابل مبالغ سنوية .

كما أقر المتهم الأول بمعرفته بعدد من الأشخاص الباكستانيين فى المملكة ، وقد أرسل لأحدهم حوالة مالية من مكتبه بدبى إلى المدينة المنورة ، وهؤلاء الأشخاص مقبوض عليهم لقيامهم بتهرب الهيروين والحشيش المخدر للمملكة .

واعترف أن هناك مجموعة من العمال فى كل من مدن (الرياض ، وجدة ، والمدينة المنورة ، ومكة المكرمة ، والمنطقة الشرقية ، وينبع ، وتبوك ، والقصيم) يقومون بجمع الأموال وتحويلها إليه فى إمارة دبى ، وأنه يزاول هذا العمل منذ عشر سنوات ، وأن مجموع المبالغ المحولة إليه فى الخمس سنوات الأخيرة أكثر من (٨٠٠) مليون ريال ، وأنه هو الذى يدفع لعمالته رواتبهم وأجرة مساكنهم ، وأن السيارات المضبوطة مع عدد من المتهمين عائدة له ، وأنه قام بنقل ملكية أحد محلات الأقمشة لشخص آخر سعودى الجنسية بيعا وهميا للتمويه على رجال الأمن .

وأضاف أنه طلب من المدعو (ن.ق) سعودى الجنسية فتح حسابين باسم الشركة ، الأول فى جدة والثانى فى الشرقية ، وفوض شخصين باكستانيين للتعامل على تلك الحسابات ، وأقر أن المحلات التجارية ومحطة البنزين المسجلة بأسماء سعوديين تدر عليه ناتجا ماليا يصل إلى مليون ريال يوميا ، ويقوم بالتلاعب فى حساباتها لاستخدامها كواجهة لإدخال مبالغ بيع المخدرات معها .

واعترف أن هناك مؤسسة له وإخوانه فى مركز المعيقلية بالرياض مسجلة باسم كفيله الإماراتى ، وقد تم تحويل مبلغ (١,٤) ملايين ريال إليه فى دبى ، وذلك من جراء بيع المخدرات وجعل تلك المؤسسة كواجهة .

واعترف الثانى، والخامس، والسابع، والثامن، والثانى عشر، بأنهم يعملون تحت مظلة المدعى عليه الأول تحت كفالة عدد من المواطنين السعوديين، وأنهم يقومون بجمع الأموال من الجاليات الباكستانية والأفغانية، وأقروا بتحويلها إلى خارج المملكة لحساب المتهم الأول، وأنهم لا يعلمون مصادر هذه الأموال.

وأقر الثانى أنه حول للمتهم الأول عن طريق حساب المواطن (خ.ق) مبلغ (٦٠٠) مليون ريال، وأن الثانى عشر يعمل معهم لحساب الأول.

واعترف الثالث، والرابع، والتاسع، والعاشر، والحادى عشر، والخامس عشر، أنهم يعملون تحت مظلة المتهم الأول وتحت كفالة عدد من المواطنين فى محلات مختلفة، ويأتى إليهم عدد من العمالة الباكستانية ويسلمونهم مبالغ مالية لا يعلمون مصادرها، ثم يأتى إليهم أعوان المتهم الأول ليسلمونهم المبالغ التى جمعوها.

وأقر العاشر أنه هو الذى يقوم بكتابة الحوالات، وأقر الحادى عشر أن المتهم الأول على علاقة قوية بالمدعو (...). المسجون لتهديبه الحشيش المخدر، وأنه رآه عنده عدة مرات.

واعترف الثالث عشر، والرابع عشر بأنهما يقومان بتعريف المتهم الأول بالأشخاص السعوديين الذين قاموا بفتح الحسابات والمحلات التجارية للمتهم الأول عن طريقهم.

وأقر السادس ويعمل طباحا عند المتهم الأول أنه شاهد كلا من (...). وهو مهرب مخدرات، وسبعة أشخاص سعوديين بكفالة بعضهم لبعض والتعهد بعدم خيانة المتهم الأول، واتفقوا على فتح محلات تجارية بأسمائهم لحساب المتهم الأول، وتفويضهم لبعض أعوانه من العمالة الباكستانية بالسحب والإيداع والتحويل فى حساباتهم البنكية مقابل مبالغ مالية، وقد أقر هؤلاء الأشخاص السعوديون عدا (ن.ق) أن المالك الحقيقى لتلك المحلات هو المتهم الأول.

واعترف (ى.ى) ويعمل مديرا لفرع (بنك....) أنه يعرف المتهم الأول وأن عمالته يقومون بتحويل مبلغ يتراوح من (٤٠٠) ألف إلى (مليون) ريال يوميا منذ ثمان سنوات عن طريق الفرع الذى يعمل فيه وصادق على أقواله شرعا.

وقد شهد المواطن (أ.م) أن المدعى عليه الرابع عشر تربطه بالعامل لديه السابق (ق.ف) باكستانى الجنسية علاقة قوية منذ تسع سنوات، وأنهما طلبا منه شراء (٣٠) سيارة ليموزين.

وتم التحقيق مع السجينين (أ.س) و (ع.خ) باكستانيي الجنسية، وهما مسجونان على ذمة قضية تهريب (١٢١٨) كيلو جراما من الحشيش المخدر، وقد أنكرا معرفتهما بالمدعى عليه الأول وبمواجهتهما اعترفاً أن الكمية التي قاما بتهريبها عائدة إلى المتهم الأول، واعترف (ع.خ) أن المتهم الأول كان يتصل عليه لنقل الكمية المهربة باستمرار، وأقر أنه كان يقوم بتسليم مكاتب المتهم الأول في الرياض مبالغ مالية كقيمة للحشيش المخدر التي قام بترويجها.

واتضح من خلال دراسة حسابات كفلاء المذكورين أنه تم تحويل مبلغ (٨٤٠,٥٥١,٧٨٨) ريالاً لحساب أشخاص باكستانيين بدبي، وتم التحفظ على مبالغ مالية بحساب (و.ط) سعودي الجنسية وقدرها (٢٤١,٤٣٦) ريالاً، وحساب (م.ق) وقدرها (٢٥٠,٨١٤) ريالاً، أكدوا أنها عائدة لعمال المتهم الأول والتحفظ على حسابات في صناديق الاستثمار بمبلغ (١٢٦,٦٨٠) ريالاً، ومبلغ (٨٠٨٠٧) دولارات.

وقد وردت برقيتا ضابط اتصال مكافحة المخدرات بسفارة المملكة بدولة باكستان بأن المتهم الأول ابن لأحد كبار مهربي المخدرات ومن أسرة تمتهن تجارة المخدرات، وأنه يهرب المخدرات بواسطة حاويات (كونتينرات) إلى جميع دول العالم، وأنه يقوم بتهريب المخدرات إلى المملكة ودبي ولديه تجارة تحويل الأموال غير المشروعة، ووردت برقية ضابط الاتصال بدبي وتفيد أن المتهم الأول من كبار المتعاملين بغسل الأموال وله حساب ببنك (.....) بدبي.

#### ثانياً: أدلة الاتهام تثبت تورطهم بغسل الأموال وتتلخص في الآتي:

- ١ - اعترافاتهم المصدق عليها لدى ثلاثة قضاة بالمحكمة الشرعية عدا المتهم الثاني عشر.
- ٢ - تطابق كثير من أقوالهم لدى جهة التحقيق.
- ٣ - محاضر القبض والتفتيش التي تثبت تورط كل منهم في التهمة المنسوبة لهم.
- ٤ - محاضر العرض والتعرف التي تؤكد إدانتهم.
- ٥ - محاضر المواجهة التي تثبت إدانة المنكرين لبعض الحقائق.
- ٦ - اعترافات المواطنين السعوديين المتهمين بالتستر والذين استخدموا كستار مقابل مبالغ مالية شهرية دون علمهم بغسل الأموال.
- ٧ - تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي حول تحركات الأموال بشكل عام والتي تثبت تورط المجموعة بغسل الأموال.

٨ - ما جاء فى برقيات ضباط الاتصال فى باكستان، ودى من معلومات حول تورط بعضهم فى قضية غسل الأموال.

٩ - وبالبحث فى سجلاتهم الجنائية بالملكة العربية السعودية اتضح أن المتهم الأول، والمتهم الثالث سبق وأن قبض عليهما فى قضية غسل الأموال وحكم عليهما بسجن الأول خمسة عشر شهرا وغرامة عشرة آلاف ريال والإبعاد من قبل لجنة الفصل فى مخالفات نظام مراقبة البنوك، أما بقية المتهمين فلم يوجد منهم مسجل بتهم سابقة.

١٠ - شهادة ضابط التحقيق الرائد (.....) الذى قام بالتحقيق مع المتهم الأول وأن المتهم سأله بعد التحقيق معه هل تملك منزلا أو رصيذا وسأله عن عدد أولاده؟ وأضاف المتهم بقوله يجب أن يكون لديك منزل ورصيذ مثل كفىلى فى الإمارات النقيب (.....).

١١ - شهادة الضابط النقيب (.....) أنه أثناء التحقيق قبل عامين فى قضية مقتل المقيم الباكستاني (.....) بمكة المكرمة أنه عرض عليه أكثر من مرة مبالغ مالية كبيرة عندما أحس المتهم الأول ورفاقه باكتشاف بعض نشاطاتهم حول تحويل الأموال بطريقة غير مشروعة.

١٢ - اعتراف المتهم الأول بأنه يعمل فى جمع وتحويل الأموال منذ عشر سنوات، وقام بتحديد المدن التى يعمل فيها رفاقه لجمع الأموال، وحدد (٨) مدن يعمل فيها ما يقارب على (٢٠) شخصا سماهم بأسمائهم.

١٣ - اعترافه بأن كافة المحلات التجارية المسجلة باسم سعوديين هى فى حقيقتها عائدة له، ويقوم باستئجارها بمبالغ سنوية.

١٤ - اعترافه بأنه قام بإهداء عدد من موظفى البنوك فى المملكة عددا من الهدايا وحدد أسماءهم ونوعية تلك الهدايا.

١٥ - اعتراف المدعو (ب. س) سعودى الجنسية بأنه تعرف إلى أحد العمالة الباكستانية فى جدة وطلب منه القيام بإجراء تحويلات مالية باسمه إلى بنك (....) بدبى مقابل راتب مقطوع (١٦) ألف ريال كل شهرين لمصلحة شخصين باكستانيين، ثم سافر إلى دبى وفتح حسابا لدى بنك (.....) باسمه، وأصبح يحول من جدة عن طريق بنك (.....) لحسابه فى دبى، وهناك أشخاص يتسلمون تلك المبالغ بموجب تفويضات

- تخولهم السحب من حسابه ، واعترف بأنه قام بتحويل (٣٠) مليون ريال خلال (٧) أشهر فقط، وأنه كان يسكن في دبي ويقيم على حساب المتهم الأول.
- ١٦ - التقرير الصادر من وحدة التحريات المالية والمتضمن دراسة كافة الحسابات العائدة للأشخاص السعوديين (كفلاء العمالة الباكستانية ، أو من سجلات المحلات التجارية بأسمائهم)، وكذلك حركات السحب والإيداع والتحويل إلى بنك (.....) بدبي من قبل فروع البنوك المحلية الموضحة في القضية ، ودراسة حركات حسابات شركة (.....) ، وجميع عمليات الإيداع والتحويل من قبل المتهمين الباكستانيين.
- ١٧ - اعتراف مصدق شرعا للمدعو (ع.خ) باكستاني مسجون في قضية تهريب مخدرات بأن المتهم الأول طلب منه إيجاد شاحنة كبيرة لنقل (٤٠٠) كيلو حشيش مخدر مدفونة بسواحل القحمة بجيزان ، وطلب نقلها إلى مدينة الرياض ، وطلب عند وصولها للرياض أن يعطى المدعو (ع.م) باكستاني كمية (١٢٠) كيلو حشيش من تلك الكمية ، وتسليم (٢٠٠) كيلو للمدعو (ع.ج) باكستاني الجنسية ، وأنه يأخذ عمولة (١٠٠) ألف ريال ، وتم القبض عليهم فور وصول هذه الكمية ، واعترف أن تلك الكمية تعود للمتهم الأول وأنه سبق أن أخفى الحقيقة عن رجال الأمن حول صاحب المخدرات نظرا لخوفه على عائلته وأولاده من بطش المتهم الأول.
- ١٨ - اعتراف المدعو (ع.م) باكستاني مسجون في قضية تهريب مخدرات يقدر وزنها ب(١٢١٨) كيلو حشيش مهربة من باكستان للمملكة عام ١٤١٦هـ ، وأنه أخفى حقيقة ملكية المتهم الأول لتلك المخدرات خوفا على أولاده وأسرته.

### ثالثا: الحكم الشرعى:

استند الحكم الشرعى إلى اعترافات المتهم الأول وأعوانه وما أثبتته التحقيق ، وما ورد من معلومات من ضابط الاتصال بسفارة المملكة بباكستان ، واعتراف عدد من المحكوم عليهم فى قضايا تهريب المخدرات (حشيش ، وهيروين) أن تلك المخدرات هى عائدة للمتهم الأول ، وأشار الحكم إلى المعرفة التامة بين المتهم الأول ومروجى المخدرات ، ومن يقومون بتحويل الأموال بعد جمعها والذين يعملون تحت مظلته وبتوجيهه المباشر ، ومن خلال ما ذكر فإنه يتبين أن المذكور رجل خطير جدا ، يعتمد على السرية التامة فى عمله بتجارة المخدرات ، ويعتمد على الإغراء بالأموال لتحقيق أهدافه ، والتهديد بالتصفية الجسدية لمن يعترضه

ولا ينفذ ما يريده، ولخطر المذكور على البلاد والعباد، وأنه الرأس المدبرة لهذه العصابة التي تمتهن تجارة المخدرات وغسل الأموال، وكل ما ورد من دلائل وقرائن تقوى الاتهام في حقه، وقد قرر بعض أهل العلم بأن من لا يرتفع شره إلا بالقتل فإنه يقتل.

وقد تضمن القرار الشرعي رقم (١٢٠ / ٢٨) وتاريخ ٨ / ٥ / ١٤٢٣هـ والذي تجاوز طول صكه حوالى (١٢ مترا) - فى منطوقه الحكم بقتل (المتهم الأول) تعزيرا.

أما بقية المدعى عليهم (١٤) شخصا باكستاني الجنسية فقد تفاوتت الأحكام لكل واحد منهم، وكان أقصاها السجن عشر سنوات والجلد ألف جلدة.

وبالنسبة للأشخاص السعوديين والذي لم يتم إدراجهم فى لائحة دعوى المدعى العام والذين قاموا بتسجيل المحلات التجارية بأسمائهم، أو قاموا بفتح حسابات ومنح تفويضات للعماله الباكستانية لإجراء عمليات الإيداع والتحويل من خلالها، وعددهم (١٠) أشخاص، فقد تم الحكم عليهم بعقوبات تعزيرية متفاوتة، وتضمنت العقوبات لكل واحد منهم السجن والجلد، وكان أقصاها السجن أربع سنوات والجلد أربعمائة جلدة.

أما بالنسبة لمدير فرع (بنك ..... ) والذي قام بتمرير عمليات التحويلات لأنهم قاموا بتوفير الآلة والوسيلة والغطاء لعمليات غسل الأموال، وأن تلك العمليات تضر باقتصاد البلاد وأن عملهم بالتستر والمشاركة يؤدى ويسهل جرائم أصحاب النفوس الجشعة التى تبحث عن الكسب المادى حتى لو كان حراما، وتجعل هذا البلد مرتعا للمجرمين، حيث حكم عليه بالسجن سنتين، وبالجلد مائتى جلدة، وقد اشتمل الحكم على عقوبة (المصادرة) للمبالغ الموجودة فى حسابات عدد من الأشخاص والمنوه عنها بدعوى المدعى العام، وفى تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى، وكذلك مصادرة الحسابات الاستثمارية العائدة لأحد المتهمين الباكستانيين، ومصادرة المبالغ المضبوطة فى الشقق المستخدمة لجمع وتلقى الأموال، ومصادرة السيارة المستخدمة فى تلك العمليات ونوعها (.....)، ومصادرة جهازى فاكس ماركة (.....)، وشطب سجلات المدعى عليهم ورخصهم التجارية، وإبعاد المدعى عليهم من غير السعوديين بعد انتهاء محكومياتهم، ومنع دخولهم للبلاد مرة أخرى.

وقد تم التصديق على الحكم بموجب قرار التمييز رقم (٤٢ / ١م / أ) وتاريخ (١٥ / ١ / ١٤٢٤هـ)، وصدر قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٢٤٢ / ٣) وتاريخ (١٠ / ٣ / ١٤٢٤هـ) بتأييد ما ذهب إليه فضيلة القضاة والمبادرة بتنفيذه.

## رابعاً: تحليل المضمون:

سوف أقوم بتحليل مضمون هذه القضية، وذلك بردها إلى الجانب النظرى لهذه الدراسة لمعرفة مدى الارتباط وأوجه القصور، وذلك على النحو التالى:

١ - ثبوت مدلول غسل الأموال: فى كما جاء فى تعريف غسل الأموال فى النظام السعودى، فنجد أن الأموال المكتسبة هى مخالفة للشرع والنظام فى طريقة اكتسابها، حيث إنها نتاج أموال مخدرات وجمع أموال بطريقة مخالفة للنظام، وقد تم تمويله وإخفاء تلك الأموال لجعلها تبدو كأنها نتاج لأموال مشروعة، كما سيتبين فى مراحل غسلها.

٢ - أساليب غسل الأموال: فنجد أن أساليب أفراد العصابة اختلفت على حسب الموقف، وما يواكبه من ظروف، إلا أن الأساليب الأساسية فى هذه القضية كما يلى:

أ - قام المتهم الأول بفتح محلات تجارية عديدة وكبيرة بأسماء أشخاص سعوديين وجعلها فى مناطق مختلفة من المملكة، وقام بعمل أرباح وهمية طائلة ثبتها فى السجلات وإيداعها بشكل يومى فى البنوك، وركز على محلات الاستيراد والتصدير وجعل هناك ارتباطا وثيقا مع دولة الإمارات لوجوده بدبى، وحتى يكون هناك مبرر لتحويل الأموال إلى بنك (...). بدبى على أنها أموال استيراد بضائع، وبالفعل كانت تلك المحلات تستورد بضائع، ولكن هناك تلاعب فى تدوين الأرباح على أنها تدر أرباحا عالية جدا، وكانت تدمج تلك الأموال مع نتاج المخدرات.

ب - قام المتهم بافتتاح ثلاث شركات ليموزين بأسماء متسترين سعوديين، ووظف عليها أغلب أفراد العصابة، وقد استغلها لترويج المخدرات، وإيصال المعلومات بين أفراد العصابة، وكانت كل مجموعة أو شركة لا علاقة لها بالأخرى إطلاقا بتنظيم دقيق، كما استغلت لجمع الأموال من بنى جنسه لتحويلها إلى باكستان عن طريقه، واستخدم تلك السيولة لإقامة بعض المشاريع التجارية ودفع الرشاوى والإفساد، كما استخدم تلك الشركات كواجهة للكسب المشروع، وكانت هناك مبالغ كبيرة جدا تدخل للبنوك على أنها أرباح مشروعة، مع العلم بأنه كان يعمل حوالى مائة شخص من أفراد العصابة فى تلك الشركات، وكانوا يتقاضون رواتب مجزية على ما يقومون به من مهام، ولم يكن لهم أى إنتاج حقيقى، إلا إنهم قاموا بعمل كشوف وهمية تم إعدادها، حيث تكون موافقة لما يتم إيداعه فى البنوك على أنه أرباح.

ج - قام باستغلال الأشخاص السعوديين الذين يعملون معه بحسن نية بفتحهم مجموعة حسابات في مناطق مختلفة من المملكة في عدد من البنوك المحلية واستغلال مؤسساتهم الفردية بفتح حسابات بأسمائها، وتوكيل مجموعة من بنى جنسه المخلصين بإمكانية استخدام تلك الحسابات في التحويل، ومزاولة الصرافة السرية وذلك بجمع المبالغ من بنى جنسه وقيامه بتسليم ذويهم المبالغ في بلادهم، وعمل حسابات تجميعية وتحويلها إلى خارج المملكة، وذلك من أجل إقناع أصحاب الحسابات الذين يعملون معه بأن تلك المبالغ الكبيرة هي في الأصل حوالات لبنى جنسه لإخفاء أنها نتاج مخدرات، وأن أغلب تلك الأفعال التمويهية هي من أجل ذلك.

د - قام المتهم الأول ببناء علاقات قوية مع عدد من المسؤولين، وذلك عن طريق تقديم الهدايا الثمينة بطرق غير مباشرة، وفي بعض الأحيان بطرق مباشر، حتى استطاع تسخير عدد من موظفي البنوك لتسهيل مهام أعوانه بطرق لا تخطر على البال، وذلك من أجل إخفاء صفة الشرعية على عملياته.

٣ - مراحل غسل الأموال: نجد أن أفراد العصابة استخدموا الغسل البسيط والمتوسط والمتقن، كما جاء في النظرية الحديثة، كما طبقوا ما جاء في النظرية التقليدية ومرآحلهما الثلاث كما سيتبين:

أ - مرحلة الإيداع: حيث أخذت هذه المرحلة عدة صور تمثلت في الإيداع النقدي، فتم إيداع مبالغ كبيرة من الأموال المتحصلة من المخدرات على نحو ما سبق بالمصارف، كما أخذ الإيداع في هذه القضية مفهوما موسعا ليشمل نقل الأموال إلى دول أخرى بلغت (٢٥) دولة، صاحبت الإيداع في هذه القضية مرحلة أخرى هي مرحلة التحويل أى تحويل الأموال النقدية إلى شكل آخر على نحو ما ذكر في أساليب الإخفاء التي تم اتباعها في القضية محل البحث.

ب - مرحلة الإخفاء: وهى تلك العمليات التي قام بها غاسلو الأموال في هذه القضية بهدف فصل المال غير المشروع عن مصدره من خلال الأساليب التي اتبعها الغاسلون والسالفة الذكر.

ج - مرحلة الدمج: حيث تم إدخال أموال متحصلة من المخدرات في هذه القضية في الاقتصاد المشروع باتباع الأساليب السالفة الذكر، والتي من بينها استثمار الأموال في

بعض المشروعات المنوه عنها سابقا بقصد إيهام الناس والعدالة بمشروعية هذا المال، وبالتالي يصعب اكتشاف حقيقته، وحقيقة مصدره.

٤ - العلاقة الوثيقة بين جريمة غسل الأموال وبين النشاط الإجرامي : كما مر علينا فى الجانب النظرى، وفى هذه القضية تبرز الصلة واضحة بين جريمة غسل الأموال غير المشروعة والجريمة المنظمة لوجود التدرج الهرمى والمحكم والتنظيم العنقودى، ويتم غسل الأموال المتحصلة أو المتأتية من المخدرات عن طريق عصابة أو شبكة إجرامية منظمة تدار من خارج البلاد، وبتخطيط متقن من خلال توزيع الأدوار والمهام لعدد كبير من الأشخاص، حيث إن عدد من يقومون بإيصال أموال المخدرات إلى مراكز التجميع يفوق مائة شخص وفى مختلف مدن المملكة.

كما تبرز خطورة جريمة غسل الأموال فى أنها من الجرائم العابرة للحدود أو (عبر الوطنية) والتي تنتقل عبر الدول وعبر كياناتها ومؤسساتها المالية والمصرفية والتجارية، وفى هذه القضية نجد أن الجريمة لم تقتصر على دولة واحدة؛ بل أكثر من دولة، فالمخدرات يتم جلبها وتهريبها من باكستان إلى أراضى المملكة العربية السعودية، ثم ترتكب الجريمة الأصلية وهى تهريب وترويج المخدرات فى المملكة، ثم يتم غسل عائدات تلك الجريمة الأولية فى المملكة، ويتم تحويل الأموال إلى دولة (وسيط) الإمارات العربية المتحدة، حيث قد تدخل هذه الأموال فى أنشطة مالية وتجارية لإظهارها بالمظهر المشروع، ثم يعاد تحويلها على شكل أموال نقدية أو بضائع تجارية إلى الدولة التى جلبت منها المخدرات (باكستان)، وقد يتم شراء مخدرات بهذه الأموال المغسولة ثم إعادتها مرة أخرى للمملكة. هذا والعصابة لا تتورع عن ارتكاب أى جريمة لإتمام أنشطتهم الإجرامية، ومن خلال القضية يتبين تضمناها للجرائم التالية :

أ - الرشاوى وإفساد عدد من موظفى القطاع الخاص والعام ورجال الأمن والمتمثلة بتقديم هدايا قيمة أو أموال (أجهزة جوال، وساعات، وتذاكر سفر، وإقامة بالفنادق الإماراتية على حساب المتهم الأول المذكور، وأقمشة رجالية ونسائية، وأموال بشكل مشاركة بنشاطات تجارية بقيم أكبر من قيمة النشاط الفعلية).

ب - مخالفته لنظام مراقبة البنوك لمزاولته العمل المصرفى دون ترخيص من خلال من قام بتجنيدهم للقيام بجمع وتحويل الأموال إلى خارج المملكة من سعوديين ومقيمين.

- ج - مخالفته لنظام وزارة التجارة (تستر تجارى من خلال عشرات الأنشطة التي تعمل لحساب المتهم كما سبق الإشارة).
- د - مخالفة نظام الإقامة والعمل لكون عدد من المقيمين الذين على كفالة عدد من السعوديين والذين يعملون بعدد من المحلات العائدة للمذكور ويعملون بأنشطة تخالف ما هو مدون بإقامتهم.
- هـ - قيامه بعمليات غسل أموال متأتية من مصادر غير مشروعة منها ما هو ذو علاقة بالمخدرات أو الناتجة من المخالفات للأنظمة السعودية.
- و - علاقته بتهرب المخدرات إلى المملكة من خلال عدد من القضايا التي ثبت علاقته بها، ومنها (قضية ١٤٠٠ كيلو حشيش تم ضبطها ومصادرتها ١٤١٦هـ، والحكم على بعض ذوى العلاقة بالقضية بالإعدام أو السجن خمس عشرة سنة لما أبداه بعضهم من تعاون أدى إلى اكتشاف باقى الكمية المخزنة بمنطقة القحمة بجيزان).
- ز - للمتهم علاقة بقضايا مخدرات، حيث إن أكثر من عشر قضايا مخدرات تعود لعدد من بنى جنسه الذين يعملون بنشاطات تعود للمذكور.
- ح - للمتهم علاقة بقضية تحريض على القتل لمنافس له فى مجال جمع وتحويل الأموال كان يعمل تحت إمرته وانشق عنه وقام بالنشاط نفسه، ثم قام بدفع الدية مضاعفة لتنازلهم عن القصاص من أحد أعوانه.
- ط - التهديد بتصفية بعض ذوى العاملين معه الذين يجد منهم عدم الامتثال للأوامر أو الإبلاغ عنه.
- ٥ - حجم الأموال المغسولة من هذه القضية يوضح الخطورة التي تواكب عملية غسل الأموال وتأثير ذلك فى الاقتصاد، فنجد أن الأموال المغسولة فى هذه القضية تقارب المليار ونصف ريال سعودى.
- حيث أفاد المتهم الأول أن إجمالى المبالغ المحولة إليه خلال الخمس سنوات الأخيرة تقدر ب (٨٠٠) مليون ريال، وهذه بالطبع ناتجة عن تجارة المخدرات حسب مجريات القضية، لكنها ليست جميع المبالغ التي تمثل قيمة المخدرات، فهناك أموال لم يتم تحويلها، أو تم تحويلها من قبل أشخاص غير معروفين فى هذه القضية، أو تم إدخالها فى مشاريع تجارية داخل المملكة وذلك بقصد تمويه وإخفاء مصدرها، أو بقصد استثمارها... إلخ.

ومن خلال الاطلاع على تفاصيل تقرير مؤسسة النقد في هذه القضية يتبين ضخامة المبالغ ، وأنها تمت عبر عدد كبير من الحسابات سواء حسابات فردية أم حسابات مؤسسات تجارية، كما أن هناك حوالات تمت بطريق مباشر، أي دون إيداعها في الحسابات، وقد بلغت تحويلات شخص واحد فقط ما يقارب (٣٨٦٥١٠٨) ريال، ثلاثمائة مليون وثمانمائة وخمسة وستين ألفاً ومائة وثمانية ريالات خلال فترة سنة واحدة فقط.

وأحد العمال الباكستانيين بلغت إجمالي حوالاته من فرع واحد فقط للبنك حوالى (٦٢١) مليون ريال خلال فترة سنتين فقط، أى ما يقارب مليار ريال حولت من شخصين فقط! .

٦ - الهدف من عملية غسل الأموال في هذه القضية: هو الهدف نفسه في مثل تلك العمليات وهو فصل الأموال القذرة عن مصدرها الجرمي، ثم محاولة إخفاء أصلها أو حقيقتها عبر إدخالها في النظام المصرفي وفي حسابات مشروعة، وإجراء عدة عمليات متتابة، كالإيداع ثم التحويل حتى يصعب تتبع مسار أو مصدر تلك الأموال، ومن ثم إخراج تلك الأموال إلى خارج مكان ارتكاب الجريمة (الأصلية) التي نتجت عنها تلك المتحصلات الضخمة.

٧ - الآثار السلبية المترتبة على مثل هذه العملية: كما تبرز الخطورة البالغة لتلك الجريمة - غسل الأموال -، المتحصلة من تجارة المخدرات في كونها تؤدي للإضرار بالاقتصاد الوطني وتؤدي لأضرار اجتماعية جمة وتفضي إلى إفساد الذم بالرشاوى واستغلال النفوذ، إلى جانب انتشار الجرائم المصاحبة لتلك الجريمة، وقد رأينا حدوث جريمة قتل على خلفية هذه القضية، إلى جانب محاولات تقديم رشاوى لرجال الأمن ومحاولة إشغالهم أو دفعهم للإخلال بواجبات ووظائفهم.

٨ - أهمية تجريم غسل الأموال: من مجريات القضية يتضح خطورة مثل هذا النوع من الجرائم ومدى لزوم تجريمه بنظام خاص.

٩ - الجريمة المصدر أو الركن المفترض في هذه القضية: نجد أن الركن المفترض أو الجريمة المصدر في هذه القضية هي تجارة المخدرات في المقدمة ثم يتبعها بعض الجرائم والمخالفات التي تم ارتكابها من أجل إتمام عمليات غسل أموال المخدرات، وقد أكد ذلك ضبط كميات كبيرة جدا مهربة إلى المملكة، منها ألف وأربعمائة كيلو من الحشيش المخدر وعشرات القضايا التي اتضح ارتباطها بهذه القضية، وقد اعترف

المتهم الأول وبعض أتباعه بها، ونفذت أحكام بالإعدام لمجموعة من المهربين المرتبطين بالمتهم الأول.

١٠ - محل جريمة غسل الأموال: الأموال محل الجريمة من هذه القضية هي الأموال المتحصل عليها من بيع المخدرات من الجريمة المصدر، ويؤكد ذلك حجم الأموال التي تم تحويلها خارج المملكة خلال عشر سنوات، وكانت تتمثل في أموال وأصول ثابتة وحسابات استثمارية.

١١ - السلوك الإجرامى: ويكمن السلوك الإجرامى فى هذه القضية فى (النقل، والتحويل والإخفاء والتمويه، والاكتماب والحيازة)، فالسلوك الإجرامى يبدو واضحا وجليا فى مجريات هذه القضية.

١٢ - أفعال الاشتراك فى هذه القضية: مما تقدم يتبين كثرة الأشخاص الذين ساهموا فى هذه القضية وساعدوا فى إتمام كثير من تلك العمليات بالتمويه على السلطات، ومنهم من عاود ذلك عدة مرات.

١٣ - الركن المعنوى فى هذه القضية: من مجريات القضية وأحداثها واعترافات المتهم الأول وشركائه يتضح توفر القصد الجنائى العام بعنصريه: العلم والإرادة أى علم المتهمين بأن المال موضوع الغسل متحصل من المخدرات، وكذلك اتجاه إرادتهم إلى ذلك وتوفر القصد الخاص، وهو تعمد تمويه تلك الأموال وجعلها تبدو مشروعة، وقد يطول المقام فى إيضاح الدلائل التى تشير إلى وجود القصد الجنائى فى هذه القضية، إلا أن أحداثها ومجرياتها توضح ذلك.

١٤ - المسئولية الاعتبارية فى هذه القضية: من المراحل التى تمت فيها هذه الجريمة تتضح المسئولية التامة على المؤسسات المالية التى تمت عن طريقها تلك التحويلات، ويظهر قصور الرقابة الداخلية فى البنوك ولا يعزى ذلك إلا لوجود تعاون من بعض الموظفين مع تلك العصابة وعلى رأسهم مدير البنك.

وقد لوحظ أن الحكم الذى صدر بحق مدير فرع البنك (...) لا يتناسب مع الجرم الذى قام به؛ لأنه بفعله هذا قد استغل ذلك لحسابه الشخصى فى كثير من الأحيان، كما استغل سلطته لتسهيل أعمال تلك العصابة، فهو يعتبر شريكا، وينبغى أن تشدد العقوبة بحقه والله أعلم.

أما الحكم على المؤسسة المالية فهو صدور غرامات للبنوك والمصارف التي تمت من خلالها تلك العمليات ، حيث غرم كل فرع خمسمائة ألف ريال.

١٥ - مسؤولية العاملين في البنوك التي تمت عمليات الغسل عن طريقهم: من حجم العمليات وتكرارها والمبالغ الكبيرة التي تم تحويلها تبين مسؤولية العاملين في تلك البنوك، حيث يلاحظ في هذه القضية الدور السلبي للجهة المصرفية (البنك) الذي تم إجراء تلك التحويلات من خلاله، حيث يتضح من مجريات ووقائع القضية أن كافة عمليات الإيداع أو التحويل تمت في فروع البنك المنتشرة في المملكة، وبمبالغ ضخمة تقدر بمئات الملايين، بل إن التقرير الفني أوضح أن هناك حسابا لأحد الأشخاص السعوديين كان يقوم بإجراء عمليات تحويل يومية وبمبالغ كبيرة إلى خارج المملكة، كما أن أحد العمالة الباكستانيين كان يقوم بإيداع مبالغ بمئات الآلاف مرتين يوميا وبصفة منتظمة صباحا ومساء.

وهذا يضع أكثر من علامة استفهام عن دور إدارة المراجعة الداخلية، ووحدة غسل الأموال لدى البنك، ومدى قيامها بدورها في مثل تلك العمليات، وعدم قيام موظفي البنك بالإبلاغ عن تلك التحويلات المشبوهة.

كما يشار إلى أنه تم تحويل مبلغ من قبل أحد العمالة يقدر بما يزيد على (٦٠٠) مليون ريال من خلال فرع واحد من فروع البنك فإنه يظهر التقصير الواضح منه، المقصود وغير المقصود من العاملين بتلك البنوك، فنجد أن البنك لم يقوم بواجبه نحو الإخطار عن العمليات المشبوهة، وكذلك لم يتحقق من هوية المستفيد بالشكل المطلوب، ولم يحتفظ بالسجلات لمدة عشر سنوات، حيث ضيع كثير من الأدلة، وأدى ذلك إلى التواطؤ الذي حصل من بعض موظفي البنك، وهذه القضية هي الواقع الفعلي، إلا إنه وبعد القيام بمقابلة مجموعة من مدراء فروع بعض البنوك بمدينة الرياض وجد أن الأمر تغير لديهم كلياً وأنه لا يمكن حصول مثل ذلك، وأن التعليمات لديهم تتطلب إخطار الوحدة عن أى مبالغ تزيد على مائتى ألف ريال سعودى.

١٦ - العقوبات في هذه القضية: نجد أن العقوبات جاءت مختلفة على النحو التالي:  
أولا المتهم الأول: بناء على الحثيات التى ذكرها فضيلة القضاة فى هذه القضية ولكون المذكور يشكل خطرا على العباد والبلاد، وقد ذكر أهل العلم بأن من لا يرتفع شره إلا بالقتل فإنه يقتل.

أ - بالنسبة لمهرب المخدرات فإن عقوبته القتل لما يسببه تهريب المخدرات وإدخاله البلاد من فساد عظيم لا يقتصر على المهرب نفسه، وأضرار جسيمة وأخطار بليغة على المجتمع.

لذا فقد حكم القضاة بالقتل تعزيرا فنجد أن هذا المجرم ثبتت عليه عدة جرائم متفرقة، وأهمها ارتكابه الجريمة المصدر لجريمة غسل الأموال، وهى تهريب المخدرات، وإنفاذا للأمر السامى الكريم الصادر برقم (٤ / ب / ٩٦٦٦) وتاريخ (١٠ / ٧ / ١٤٠٧هـ) لكل من وزارة العدل ووزارة الداخلية باعتماد العمل بقرار مجلس هيئة كبار العلماء الذى صدر بالإجماع برقم (١٣٨) وتاريخ (٢٠ / ٦ / ١٤٠٧هـ) والذى نص على: (.....).

ب - أما بالنسبة لمروجى المخدرات فقد أكد المجلس فى قراره رقم (٨٥) وتاريخ ١١ / ١١ / ١٤٠١هـ الذى نص على أن من يروج للمخدرات، فإن كان للمرة الأولى يعزز تعزيرا بليغا بالحبس أو الجلد أو الغرامة المالية، أو بهما جميعا حسب ما يقتضيه النظر القضائى، وإن تكرر منه ذلك فيعزز بما يقطع شره عن المجتمع ولو كان بالقتل؛ لأنه بفعله هذا يعتبر من المفسدين فى الأرض وممن تأصل الإجرام فى نفوسهم.

ثانيا الأشخاص السعوديون: الذين استغلهم المتهم الأول وغرر بهم بعد إغرائهم بالمال، وحيث ثبت عدم علمهم بتجارة المخدرات، وإنه أوهمهم بأن تلك الأموال هى أموال جمعها من بنى جنسه ليقوم بتحويلها إلى باكستان بطريقته، وتعود عليه بفائدة كبيرة وعليه عملوا معه، وقد جاءت أحكامهم متقاربة، حيث بلغ أقصاها السجن لمدة أربع سنوات والجلد أربعمئة جلدة.

ثالثا أتباعه من بنى جنسه: وعددهم (١٤) شخصا وجاءت أحكامهم متقاربة بلغ أقصاها السجن لمدة عشر سنوات، والجلد ألف جلدة متفرقة، وذلك لاشتراكهم فى تلك العمليات فقد تمت محاسبتهم على ذلك، وجاءت أحكامهم متقاربة لما جاء فى النظام السعودى للمادة (١٦).

رابعا مدير فرع البنك (.....): والذى قدم تسهيلات حكم عليه بالسجن سنتان والجلد مائتا جلدة، وقد جاء ذلك الحكم مطابقا للمادة (١٨) من نظام مكافحة غسل الأموال، ولوحظ أن الحكم لم يشمل بعض موظفى البنك الذين تمت عن طريقهم تلك العمليات فهم يدانون بعدة إدانات.

خامسا المصادرة: اشتمل الحكم فى هذه القضية على عقوبة (المصادرة) للمبالغ الموجودة فى حسابات عدد من الأشخاص والمنوه عنها بدعوى المدعى العام، وفى تقرير مؤسسة النقد العربى السعودى، وكذلك مصادرة الحسابات الاستثمارية العائدة لأحد المتهمين الباكستانيين، ومصادرة المبالغ المضبوطة فى الشقق المستخدمة لجمع وتلقى الأموال، ومصادرة السيارات المستخدمة فى تلك العمليات ومصادرة المعدات التابعة لتلك المؤسسات التى أعدت لذلك.

سادسا العقوبات التبعية: شطب سجلات المدعى عليهم ورخصهم التجارية، وإبعاد المدعى عليهم من غير السعوديين بعد انتهاء محكومياتهم ومنع دخولهم للبلاد مرة أخرى.

وقد تم التصديق على الحكم بموجب قرار التمييز رقم ٤٢ / م / ١٥ / أ وتاريخ ١٥ / ١ / ١٤٢٤هـ، وصدر قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (٣ / ٢٤٢) وتاريخ ١٠ / ٣ / ١٤٢٤هـ بتأييد ما ذهب إليه فضيلة القضاة والمبادرة بتنفيذه.

وعليه يتبين بأن القضية نظرت من قبل ثلاثة قضاة فى عدة جلسات مطولة، وبعد الحكم جرى رفعه لهيئة التمييز، وبعد تأييده جرى رفعه لمجلس القضاة الأعلى الذى أيد ما ذهب إليه فضيلة القضاة، وحث على المبادرة بتنفيذه.

١٧ - التعاون الدولى فى مجال مكافحة جرائم غسل الأموال: لقد أثمر التعاون بين المملكة العربية السعودية وبين دولة الإمارات العربية المتحدة وباكستان عن كشف كثير من غموض هذه القضية الشائكة والمساعدة الجنائية المتبادلة عن طريق تبادل المعلومات، وكذلك تسليم المتهم الأول بعد القبض عليه فى الإمارات العربية المتحدة بالرغم مما كان لديه من نفوذ اكتسبه بطريق دفع الرشاوى وتم تسليمه للمملكة العربية السعودية، عملا بالاتفاقيات المشتركة وما ينص عليه قانون مكافحة غسل الأموال لدى البلدين حول تسليم المجرمين.

وفى دولة الإمارات صنفتم القضية رقم: ٢٠٠٦ / ٤٣٩ / جزاء، بأنها قضية غسل الأموال، وقد جاء فى حيثيات الحكم ما يلى<sup>(١)</sup>:

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص الذى أعده السيد القاضى \_\_\_\_\_ وسماع المرافعة والمداولة قانونا، وحيث إن الطعون الأربعة قد استوفت الشكل المقرر فى

(١) انظر: حكم محكمة التمييز - دى بتاريخ ٢٦ - ٠٢ - ٢٠٠٧م فى الطعن رقم ٢٠٠٦ / ٤٣٩ جزاء و ٢٠٠٧ / ٧ جزاء و ٢٠٠٧ / ٨ جزاء و ٢٠٠٧ / ١٢ جزاء.

القانون، وحيث إن النيابة العامة قد اتهمت : (١) ————— (٢) ————— (٣) —————  
(٤) ————— (٥) ————— (٦) ————— إقبال (٧) —————  
————— (٨) ————— (٩) ————— (١٠) —————  
(١١) ————— ؛ لأنهم خلال شهر فبراير لسنة ٢٠٠٥م بدائرة مركز شرطة  
نايف.

### أولاً: جميع المتهمين:

حولوا مبلغ ٤,٢٠٩,٦٢٥ جنيهاً إسترلينياً، ٣٨٠,٤٦١,٩٥ دولاراً أمريكياً، والمتحصلة  
من جريمة احتيال على البنك ————— بفرع لندن بقصد إخفاء وتمويه حقيقة  
مصدرها غير المشروع على النحو الثابت بالأوراق.

### ثانياً: المتهمان العاشر والحادي عشر:

ارتكبت الجريمة المبينة بالوصف أولاً من قبل ممثليها (المتهمان السادس والتاسع)  
باسمهما ولحسابهما، على النحو الثابت بالأوراق.

وطلبت عقابهما بالمواد (١، ٢، ٣، ٥ / ١، ١٣، ١٤) من القانون الاتحادي رقم ٤  
لسنة ٢٠٠٢م في شأن تجريم غسل الأموال.

وبتاريخ ١٨ / ٦ / ٢٠٠٦م حكمت محكمة أول درجة حضورياً للمتهمين الأول والثاني  
والثالث والرابع والخامس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر وغيابياً للسادس والثامن  
بمعاقبة كل منهم بالحبس لمدة سنة واحدة والغرامة ٣٠,٠٠٠ درهم لكل متهم ومصادرة  
الأموال المتحصلة من ذلك، وحضورياً بمعاقبة كل من شركة ————— ممثليها  
—————، وشركة ————— ممثليها ————— بالغرامة مقدارها  
٣٠٠,٠٠٠ درهم عما أسند إليهما.

لم يرتض المحكوم عليهم ————— و ————— و ————— هذا الحكم  
فطعنوا عليه بالاستئناف رقم ٣٣٢٧ لسنة ٢٠٠٦م، كما طعن عليه المحكوم عليه —————  
————— بالاستئناف رقم ٣٣٦٠ لسنة ٢٠٠٦م والمحكوم عليهما ————— وشركة  
————— بالاستئناف رقم ٣٤٥٧ لسنة ٢٠٠٦م، والمحكوم عليه —————  
————— بالاستئناف رقم ٣٥٢١ لسنة ٢٠٠٦م والمحكوم عليهما ————— و —————

— و ————— بالاستئناف رقم ٣٥٦٣ لسنة ٢٠٠٦م، كما طعنت عليه النيابة العامة بالاستئناف رقم ٣٥٣٧ لسنة ٢٠٠٦، وبتاريخ ٧ / ١٢ / ٢٠٠٦م حكمت محكمة الاستئناف أولاً بسقوط الاستئنافات أرقام ٣٥٦٣، ٣٥٢١، ٣٤٥٧ لسنة ٢٠٠٦م المقامة من المحكوم عليهم الرابع والسادس والثامن والتاسع والخامس، ثانياً: حضورياً بقبول الاستئناف ٣٣٦٠ لسنة ٢٠٠٦ المقام من المتهم الأول والاستئناف رقم ٣٣٢٧ لسنة ٢٠٠٦ المقام من المتهمين الثانى والثالث شكلاً ورفضهما موضوعاً، ثالثاً: وفى موضوع الاستئناف ٣٥٣٧ لسنة ٢٠٠٦ المقام من النيابة العامة بقبوله شكلاً وفى الموضوع تعديل الحكم المستأنف بإلغاء ما قضى به من أمر مصادرة الأموال محل الاتهام وتأييده فيما عدا ذلك.

طعن المحكوم عليه الثالث ————— فى هذا الحكم بالتمييز بموجب الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٠٠٦م بتقرير مؤرخ ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٦م مرفق به مذكرة بأسباب الطعن موقع عليها من محاميه الموكل طلب فيها نقضه، كما طعن عليه المحكوم عليه الثانى ————— بالطعن رقم ٧ لسنة ٢٠٠٧م بتقرير مؤرخ ٧ / ١ / ٢٠٠٧م مرفق به مذكرة بأسباب الطعن موقع عليها من محاميه الموكل طلب فيها نقضه، كما طعن عليه المحكوم عليه الأول ————— بالطعن رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧م بتقرير مؤرخ ٧ / ١ / ٢٠٠٧م مرفق به مذكرة بأسباب الطعن موقع عليها من محاميه الموكل طلب فيها نقضه، كما طعن عليه المحكوم عليهما ————— وشركة ————— بالطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧م بتقرير مؤرخ ٧ / ١ / ٢٠٠٧م مرفق به مذكرة بأسباب الطعن موقع عليها من محاميها الموكل طلب فيها نقضه.

وحيث إن المحكمة أمرت بضم الطعون الأربعة ليصدر فيها حكم واحد:

- أولاً: الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٠٠٦م المقام من المحكوم ضده

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسببب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ونصوص القانون الذى حكم بموجبها، ولا يغنى عن ذلك الإشارة إلى هذه المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها، ويحب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت، ولم يحدد الحكم المطعون فيه الوقائع والأفعال المسندة إلى الطاعن، وما إذا كان فاعلاً أصلياً أو شريكاً، ودور كل متهم، وأخطأ الحكم المطعون فيه بإنزال النص القانونى فى غير موضعه

وفى تكييف الدعوى إذ دانه بجريمة غسل الأموال على اعتبار أن الركن المادى هو فعل التمويل والركن المعنوى هو قصد الإخفاء والتمويه عن حقيقة مصدرها غير المشروع حالة أن من قام بتمويل هذه الأموال هو البنك ————— نفسه وليس الطاعن وفعل التحويل يمثل فعل التسلم، والتسليم المجرم هو التسليم الصادر من المجنى عليه تحت تأثير الغلط والاحتياى نتيجة إرادة المجنى عليه المعيبة تحت تأثير الطرق الاحتيالية، وجريمة الاحتياى لا تتم إلا إذا تحققت نتيجتها وهو تسليم المال، كما أن ركنها المعنوى يتمثل فى علم الجانى بأنه يرتكب فعل التدليس الذى من شأنه خداع المجنى عليه، وجريمة غسل الأموال جريمة تابعة يفترض ابتداء وجود جريمة سابقة وهى مصدر الأموال موضوع الغسيل كما أوضحت المادة (٢) من القانون، ومن ثم يتعين قيام جريمة سابقة بكافة عناصرها حتى ينتج عنها متحصلات جريمة غسل الأموال التى هى مستقلة بذاتها تبدأ من حيث انتهت الجريمة المصدر، وهما جريمتان مستقلتان لكل منهما أركانها، والجريمة المصدر التى ساققتها النيابة العامة وعول عليها الحكم لم يثبت صحتها ولم تقدم الأوراق والتحقيقات دليلاً عليها سوى البلاغات، وناقضت النيابة العامة نفسها، ومن بعدها الحكم المطعون فيه حين ألغى مصادرة الأموال حالة وجوب مصادرتها بنص القانون بما مفاده أننا أمام جريمة أخرى غير جريمة غسل الأموال، وقد دفع الطاعن بانعدام الجريمة وطلب مخاطبة البنك المركزى تزويد المحكمة بالتقارير المزعوم تزويرها للاطلاع عليها، كما قدم الطاعن إقراراً من البنك ————— بأن هذه التحويلات قد تمت عن طريق الخطأ، إلا أن الحكم أعرض عن هذا الدفاع الجوهرى إيراداً له ورداً عليها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون قد بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى، ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة مما اعترف المتهم الأول ————— وما شهد به ————— المدير الإقليمى لمكافحة الاحتياى ————— و ————— والخبير ————— والمدعو ————— و ————— و ————— وما قرره كل من المتهمين الثانى والثالث ( الطاعن ) والمصرف المركزى (وحدة غسيل الأموال والحالات المشبوهة ) وما ورد بحسابات بنك ————— وبنك —————

الدولى وبنك ----- وبنك ----- وبنك ----- لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى لأسبابه ، والتي تضمنت إشارة صريحة إلى المواد التى طبقتها المحكمة وأخذ بها الحكم المطعون فيه ، فإن فى ذلك ما يكفى فى بيان نص القانون الذى حكم بموجبه ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك وكانت المادة ( ٤٤ ) عقوبات تنص على أنه (( يعد فاعلا للجريمة من ارتكبها وحده أو كان شريكا مباشرا فيها ، ويكون الشريك مباشرا أولا إذا ارتكبها مع غيره ، ثانيا : إذا اشترك فى ارتكابها وكانت تتكون من جملة أفعال فأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، ثالثا : إذا سخر غيره بأية وسيلة لتنفيذ العمل المكون للجريمة )) والبين من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالته أن الفاعل إما ينفرد بجريمته وإما يسهم مع غيره فى ارتكابها ، فإذا أسهم فإما يصدق على فعله وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتى عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أم طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك مباشر ، يتعين أن يتوافر لديه قصد المساهمة فى الجريمة ويتحقق حتما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لاتفاق بين المساهمين تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى ارتكابها وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ، ولما كان القصد أمرا باطنيا يضمرة الجانى وتدلل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه والعبرة هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه لما كان ذلك وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلتها والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال فى الدعوى المطروحة كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أورد أدلة الثبوت فى الدعوى فى بيان واف ، وأبان دور الطاعن بأنه وباقى المتهمين اتجهت إرادتهم إلى القيام بالجريمة محل الدعوى وأنه كان همزة الوصل بين المتهمين وعن طريقه تعرف المتهم الثانى ----- بالمتهم الرابع -----

والمتهم الأول ——— وأن الطاعن توجه برفقة المتهم الرابع لمقابلة المتهم الأول ولمساعدة المتهم الرابع لتحويل مبالغ مالية من حسابه فى الخارج إلى حساب شركة المتهم الأول، وأنه حضر مع المتهمين الأول والثانى والرابع والخامس بعد استلام المبلغ وأخذ حصته مبلغ ١٥٠ ألف درهم، وأنه اجتمع مع المتهم الأول الذى كان على علم بأن الأموال المحولة إلى شركته ——— ناتجة ومتحصلة من عملية مشبوهة، وهو ما كان يعلمه الطاعن فإن فى هذا الذى أورده الحكم ما يتحقق به قصد مساهمة الطاعن فى الجريمة واشتراكه فى تنفيذها مما يعد فاعلا أصليا فيها، ويكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص غير سديد لما كان ذلك وكانت المادة (٢) من القانون ٤ لسنة ٢٠٠٢م فى شأن تجريم غسل الأموال تنص على أنه: (١) يعد مرتكبا جريمة غسل الأموال من أتى عمدا أو ساعد فى أى من الأفعال التالية بالنسبة للأموال المتحصلة من أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى البند (٢) من هذه المادة، أ) تحويل المتحصلات أو نقلها أو إيداعها بقصد إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لها، ب) إخفاء أو تمويه حقيقة المتحصلات أو مصدرها أو تمويه المصدر غير المشروع لها، ج) اكتساب أو حيازة أو استخدام تلك المتحصلات، د) ولأغراض هذا القانون تكون الأموال هى المتحصلة من الجرائم الآتية أ ——— ب ——— ج ——— د ——— ه ——— و ——— جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتصل بها ..... ))، ومقتضى حكم هذه المادة أن ركنها المادى هو ذلك النشاط الإجرامى الذى يأتية الجانى وتتحقق به النتيجة المجرمة، وأن يكون المال المتحصل من الجريمة غير مشروع ويتحصل بطريق مباشر أو غير مباشر من جريمة من الجرائم التى حدتها الفقرة الثانية من المادة الثانية، ومن بينها جرائم الاحتيال وخيانة الأمانة وما يتعلق بها، أى إنه لابد أن تكون هناك جريمة أولية من الجرائم المبينة فى الفقرة الثانية من المادة الثانية، ويتم عن طريقها اكتساب الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو التصرف فيها وينصرف التجريم إلى حيازة هذه الأموال سواء لاستخدامها فى أى غرض من الأغراض مشروعا أو غير مشروع أو إلى اكتسابها وحيازتها، طالما كان الجانى يعلم وقت تسليمها أنها غير نظيفة يستوى فى ذلك أن يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا، وقد جرم الشارع التعامل فى متحصلات جريمة الاحتيال وخيانة الأمانة، ويقصد بالاحتيال أن يتوصل الجانى إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول بالاستعانة بطريقة احتيالية أو عن طريق اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة متى كان من شأن ذلك خداع المجنى عليه وحمله

على التسليم، وجريمة غسل الأموال جريمة عمدية يتحقق فيها القصد الجنائي بعلم الجاني بأن المال المتحصل عليه من جريمة أولية مما نص عليها قانون غسيل الأموال، لما كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الأوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن وباقي المتهمين قد استولوا على المبالغ المبينة بالأوراق موضوع الدعوى عن طريق الاحتيال بتزوير مستندات نسبوها زورا إلى شركة الخطوط الجوية ----- واخترقوا الحساب السرى وقام وباقي المتهمين بتزوير توقيعات المفوضين بالتوقيع وإرسال فاكسات وتعليمات إلى بنك ----- لدفع مبالغ إلى بنوك الغير، وانتحلوا صفة شركة الخطوط الجوية ----- واستطاعوا بذلك خداع البنك والاستيلاء على الأموال مما يتحقق به جريمة النصب بجميع أركانها القانونية، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من خطأ الحكم فى تكييف الدعوى وعدم توفر أركان جريمة الاحتيال يكون غير سديد، لما كان ذلك وكان الثابت من اعتراف المتهم الأول بأنه كان على علم بأن الأموال المحولة ناتجة ومتحصلة من عمليات مشبوهة، وأنها دخلت إلى الدولة بمعرفة المتهم الرابع، وأن المتهم الأول قام بصرف مبلغ ٥,١٠٠,٠٠٠ درهم من جملة الرصيد المحول عبر بنك ----- لصالح شركة ----- للتجارة العامة ضمن مبلغ عشرة ملايين وخمسمائة ألف درهم مسحوبة من حساب شركة الخطوط الجوية ----- لدى بنك ----- خلافا للمبالغ الأخرى المحولة لدى بنك ----- الوطنى لحساب شركة ----- ولدى بنك ----- الدولى لحساب شركة ----- للصرافة ولدى بنك ----- لصالح ----- للكمبيوتر وجميعها من أرصدة شركة الخطوط ----- الموجودة لدى بنك ----- وجميعها مستندات مزورة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من أن هذه المبالغ إنما حولت عن طريق الخطأ لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوين معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة التمييز، لما كان ذلك وكانت الأموال المضبوطة والمتحصلة من الجريمة مملوكة لشركة الخطوط الجوية ----- دون منازعة وعلى وجه اليقين مما يقتضى إعادتها إليها وإلغاء الحكم الابتدائى الصادر بمصادرتها وذلك عملا بالمادة (٨٢) عقوبات وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلغاء المصادرة فإنه يكون قد صادف صحيح القانون، ويكون منعى الطاعن فى هذا الصدد فضلا عن عدم وجود مصلحة له فى إبدائه فى غير محله، لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض.

## - ثانياً: الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠٠٧م المقام من المحكوم عليه -

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن لم يكن له دور مادي أو إيجابي من خلال الأوراق والتحقيقات وليس صحيحاً أن الطاعن على علاقة بشركة ————— للتجارة وأن دوره قد اقتصر على سماع أخبار أطراف الدعوى، والنيابة وجهت اتهامها لجميع المتهمين دون تمييز ودون بيان دور كل منهم والطاعن لم يسهم في التنفيذ أو يشارك فيه وتخلف لديه القصد الجنائي لأنه لم يكن على علم بالجريمة، كما أن جميع المتهمين نفوا وجود أي دور للطاعن، وجاء الحكم الابتدائي ومن بعده الحكم المطعون فيه مسائراً لاتهام النيابة العامة ودون تحديد دور كل متهم مما يشوب الحكم بالفساد والخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معيها الصحيح من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اعتراف المتهم الأول ————— وما شهد به ————— المدير الإقليمي لمكافحة الاحتيال ————— ببنك ————— والخبير ————— والمدعو ————— وسيد ————— و ————— وما قرره كل من المتهمين الطاعن الثالث والرابع والخامس والثامن وما أبلغت به الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والمصرف المركزي (وحدة غسيل الأموال والحالات المشبوهة) وما ورد بحسابات بنك ————— وبنك ————— الدولي وبنك ————— وبنك ————— وبنك ————— لندن، لما كان ذلك وكان من المقرر للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً للنتيجة التي انتهت إليها، ولا تشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً على الواقعة المراد إثباتها، بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات، لما كان ذلك وكان الحكم قد أبان في مدوناته أن الطاعن والمتهم الأول تعرفا إلى المتهم الرابع الذي كان يستقبل التحويلات المالية من الخارج، وأن الطاعن كان على علم بالحوالات المالية وأنه ذهب مع المتهمين الثالث والرابع لمقابلة المتهم الأول للاتفاق والمساعدة على تحويل المبالغ المالية وأن الطاعن حضر بعد استلام المتهم

الأول للمبلغ وكانت له نسبة من هذا المال كما أن المتهم السابع زوج شقيقة الطاعن الذى يعرف كلا من المتهمين الثالث والرابع والسادس مما خلص منه الحكم إلى اتفاق الطاعن مع باقى المتهمين تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، وأنه قصد قصد باقى المتهمين فى ارتكابها وأسهم بدور فى تنفيذها حسب الخطة الموضوعة مما يعتبر فاعلا مع غيره وحسبما سلف بيانه فى الطعن ٤٣٩ لسنة ٢٠٠٦م المنضم لهذا الطعن مما تحيل إليه المحكمة ولا ترى محلا لترديد آخر بشأنه ، لما كان ما تقدم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى استخلاص محكمة الموضوع لصورة الدعوى ، وتكوين معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة التمييز ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض.

#### - ثالثا: الطعن رقم ٨ لسنة ٢٠٠٧م المقام من المحكوم عليه الأول

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه عملا بالمادة (٢) من القانون ٤ لسنة ٢٠٠٢م فى شأن تجريم غسيل الأموال فليس هناك ثمة جريمة احتيال ، ولم تتوفر أركانها ولم تصدر أى طرق احتيالية على البنك ————— وما صدر من المتهم الرابع ليس إلا جريمة تزوير عن طريق تزوير المستندات وهى ليست من الجرائم الواردة على سبيل الحصر فى البند ثانيا من المادة الثانية الخاصة بتجريم غسيل الأموال ، وقد طلب الطاعن تزويده بتقارير المعاملة المشبوهة من البنك ————— والمزعوم تزوير توقيعات مسئولى الطيران ————— على حوالات البنك ————— وكذا بصورة من بلاغ شركة الطيران ————— أو بلاغ البنك ————— إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوفر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة العامة بأنه كان على علم بأن الأموال موضوع الدعوى متحصلة من عمليات مشبوهة وغسيل أموال ، وأنه أدخلها الدولة بمعاونة المتهم الرابع ، وقام بتحويل مبالغ على شركته كما أنه استلم مبلغ خمسة ملايين درهم من أصل المبلغ المحول إلى شركة

————— للتجارة العامة ومما شهد به ————— المدير الإقليمي لمكافحة  
الاحتيال ببنك ————— والخبير ————— والمدعو ————— و ————— و  
————— وما قرره كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس والثامن  
وما أبلغت به الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والمصرف المركزى ( وحدة غسيل  
الأموال والحالات المشبوهة ) وما ورد بحسابات بنك ————— وبنك ————— الدولى  
وبنك ————— وبنك ————— وبنك ————— لندن، لما كان ذلك وكان ما  
ينعاه الطاعن من عدم انطباق المادة الثانية من القانون ٤ لسنة ٢٠٠٢م على الجريمة محل  
الدعوى وعدم توفر جريمة الاحتيال فقد سبق الرد عليه فى الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٢٠٠٦م  
المنضم لهذه الطعن مما تحيل إليه المحكمة ولا ترى محلا لترديد آخر بشأنه، لما كان  
ذلك وكان من المقرر أنه بحسب الحكم كيفما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة  
المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه ولا عليه  
أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه؛ لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها كما أن  
الطلب الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصولها بل كان  
المقصود منه إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعا موضوعيا  
لا تلزم المحكمة بإجابته، ومن ثم لا محل للنعى على المحكمة لعدم إجابتها مخاطبة  
البنك المركزى أو بلاغ شركة الطيران ————— أو بلاغ البنك ————— طالما  
اطمأنت إلى أدلة الثبوت فى الدعوى، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس متعين الرفض.

- رابعا: الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧م المقام من المحكوم عليها ————— وشركة ————— :

حيث إن الطاعنين ينعيان على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ فى تطبيق القانون  
ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الاستئناف المقام من الطاعنين دون أن يتحقق  
ما إذا كان الحكم واجب النفاذ من عدمه، كما أن مفاد نص المادة (٢٣٨) من قانون  
الإجراءات الجزائية أن سقوط الاستئناف جزاء وجوبى إذا كانت العقوبة المقضى بها مقيدة  
للحرية واجبة النفاذ ذلك أن الثابت أن المتهم ————— (الطاعن) قام بسداد الكفالة  
حال التحقيق معه أمام النيابة العامة، وظلت هذه الكفالة سارية بذات الشروط أمام محكمة  
أول درجة وهى مازالت باقية على ذمة المتهم، الأمر الذى يكون معه الحكم المستأنف غير

واجب النفاذ، وهو ما لم يتم الحكم ببحثه، كما أخطأ الحكم في قضائه بسقوط الاستئناف حالة عدم إبلاغه بتقرير الاستئناف إذ إنه لم يوقع على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه به إذ إنه قرر بالاستئناف من وكيل الطاعن والتفت الحكم المطعون فيه عن دليل العذر القهري والشهادة الطبية المقدمة من الطاعن وظروف الحرب في لبنان، ذلك أن وكيل الطاعن مثل بجلسة ٥ / ٨ / ٢٠٠٦م وقدم تقريراً طبياً صادراً من مستشفى سان جورج ببلبنان مصدقاً عليه، كما قرر بوجود قوة قاهرة لمنعه من الحضور بسبب الحرب وتوقف حركة الطيران مما يعد من الأعذار القهرية، كما شاب الحكم البطلان لقضائه بسقوط الاستئناف المقام من شركة ————— في حين أن العقوبة الموقعة عليها ليست من العقوبات المقيدة للحرية مما كان يتعين معه على المحكمة بحث موضوع الاستئناف، وقد أغفل الحكم كافة دفاع ودفع الطاعنين إيراداً لها ورداً عليها مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه بالنسبة لما أثارته الطاعنة العاشرة شركة ————— من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بسقوط الاستئناف بالنسبة لها حالة أن العقوبة الموقعة عليها ليست من العقوبات المقيدة للحرية، ولم يعن بالتعرض لموضوع استئنافها فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى بقبول استئنافها شكلاً وعرض لموضوع استئنافها وأبان ثبوت التهمة قبلها في قوله (( إن المتهم التاسع هو المالك لمؤسسة ————— فى دى والمساه ————— وهى شركة منطقة حرة ذات مسئولية محددة وممنوحة للمتهم ————— بموجب ترخيص صادر من الشارقة وقد حاول المتهم الاستيلاء على المبلغ المحول إلى حساب المؤسسة التى تملكها ————— وقام بتقديم مستندات مزورة منسوب صدورها للخطوط ————— مدعيها وجود صفقات تجارية معقودة مع الخطوط ————— مزورة وقد تم تحويل مبلغ ١,٥٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من حساب شركة الخطوط الماليزية ببنك ————— لحساب شركة ————— ببنك ————— الوطنى وقد تم تجميد هذا المبلغ )) ومن ثم فإن ما تنعاه الشركة الطاعنة من الخطأ فى الحكم بسقوط استئنافها وعدم تعرض المحكمة لموضوعه لا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه.

وحيث إن المادة (٢٣٤ / ٢) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل بالقانون ٢٦ لسنة ٢٠٠٥م تنص على أنه (إذا كان المحكوم عليه مكفولاً يجوز لمحكمة الاستئناف أن

تطلق سراحه بتعهد أو أى ضمان آخر طبقا لما تقدره المحكمة ، وذلك لحين الفصل فى الاستئناف) مما مفاده أن المتهم المكفول فى مرحلة سابقة لمحكمة الاستئناف يتعين أن يتقدم إلى محكمة الاستئناف لتنظر فى إطلاق سراحه بتعهد أو أى ضمان قبل نظر الاستئناف ، فإن لم يتقدم لكفالاته لدى محكمة الاستئناف كان الحكم واجب النفاذ ويتعين عليه الحضور للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف أو لدى نظره فى أول جلسة ، وإلا قضى بسقوط الاستئناف وإذ كان الثابت أن الطاعن ————— لم يتقدم لمحكمة الاستئناف قبل نظر استئناف للنظر فى إطلاق سراحه سواء بتعهد أو أى ضمان فمن ثم يكون الحكم الصادر ضده واجب التنفيذ ولا عبرة لسبق كفالاته أمام النيابة العامة واستمرارها لدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن منعه فى هذا الصدد باستمرار كفالاته وبأن الحكم غير واجب التنفيذ يكون غير سديد ، لما كان ذلك وكانت المادة ( ٢٣٦ / ١ ) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل بالقانون ٢٩ لسنة ٢٠٠٥ تنص على أنه (يحدد القلم الجزائى للمستأنف فى تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التى حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلانا بها ولو كان التقرير من وكيل) مما مفاده أن التقرير بالاستئناف من وكيل يعتبر إعلانا للمستأنف بتاريخ الجلسة ، ومن ثم فإن ما ينعه الطاعن من أنه لم يعلن بتاريخ الجلسة المحددة للاستئناف للتقرير به من وكيل يكون غير مقبول ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، وأن لمحكمة الموضوع أن تقدر دليل العذر فتأخذ به أو تطرحه حسبما تطمئن إليه ، وكانت المحكمة المطعون فى حكمها بما لها من سلطة تقدير الدليل المقدم إليها من الطاعن لإثبات عذر عدم حضوره لم تطمئن إلى صدق ما ذهب إليه من عدم استطاعته الحضور ، وأطرحت الشهادة الطبية المقدمة منه والتى تساند إليها لتقرير تخلفه عن حضور الجلسة لعدم اطمئنانها إليها ، فمن ثم فإن إجراءات المحكمة تكون قد تمت صحيحة ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك وكانت المادة (٢٣٨) من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أنه (يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر

الاستئناف) وكان الثابت أن الطاعن محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ، ولم يحضر بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويكون منعى الطاعن على الحكم غير سديد، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض.



## الخاتمة

لقد تناولنا من خلال دراستنا لموضوع مكافحة جريمة غسل الأموال، ماهية جريمة غسل الأموال، وخصائصها، والمراحل التي يتم بها غسل الأموال، والأساليب المتبعة لإتمام عمليات الغسل، والأسباب المؤدية إليها، وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر في الحياة الاجتماعية للدولة والمواطن على السواء. كما تناولنا أيضا دور التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال بيان لأهم الأجهزة الدولية والإقليمية في مجال مكافحة غسل الأموال، كما عرضنا للوسائل القانونية والقضائية لمكافحة غسل الأموال. وبعد أن عرضنا للدراسة النظرية لموضوع غسل الأموال، أعقبنا ذلك ببعض النماذج التطبيقية لقضايا غسل الأموال. ونختتم هذه الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات:

### أولا: النتائج:

- ١- تؤثر جريمة غسل الأموال تأثيرا سلبيا في كافة القطاعات التي تمارس دورا مهما في سير العملية المالية في المجتمع.
- ٢- هناك ارتباط وثيق بين عمليات غسل الأموال والجريمة المنظمة.
- ٣- أهمية تجريم نشاط غسل الأموال نظرا لما تسببه عمليات الغسل من آثار سلبية في الدولة سواء من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية.
- ٤- إن مكافحة عمليات غسل الأموال ليست بالأمر الهين ولا بالعمل البسيط، خاصة بالنظر للصعوبات الجمة التي تعترضها.
- ٥- إن أساليب الغسل لم تعد تقتصر على الأساليب التقليدية، بل هناك أساليب حديثة ومتطورة تتم من خلالها عمليات الغسل.

### ثانيا: التوصيات:

- ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وذلك بالسعي لاستصدار قواعد دولية موحدة وملزمة لجميع الدول للتصدي لتدفقات الأموال غير المشروعة.

- تنظيم المؤتمرات الدولية لتبادل الخبرات في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال لمواجهة الأشكال التي يستحدثها خبراء غسل الأموال.
- ضرورة تعزيز إحكام الرقابة على المؤسسات المالية؛ لأنها البيئة التي يتم فيها نشاط غسل الأموال.
- تدريب موظفي البنوك والمؤسسات المالية على كيفية تحليل ودراسة تقارير العمل ونماذج الرقابة المالية، وذلك لاكتشاف الحالات المريبة.
- ضرورة تدريب العاملين في المؤسسات المالية على أساليب غسل الأموال الحديثة.
- ضرورة تعرف المؤسسات المالية والمصرفية إلى هوية العملاء والاحتفاظ بسجلات مكتملة عنهم ورفع تقارير بالعمليات المشبوهة للسلطات المعنية.
- تنشر قوائم على موقع البنك المركزي والبنوك التجارية بأسماء المشمولين بجرائم غسل الأموال، حتى يكونوا عبرة لمن يعتبر.
- إنشاء منظمة دولية متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يكون من اختصاصاتها إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء تخص عمليات الغسل.
- تشديد وإحكام الرقابة على الأسواق المالية.



## مصطلحات غسل الأموال

١	Money Laundering	غسل الأموال
٢	Anti Money Laundering Law	قانون مكافحة غسل الأموال
٣	concealing	إخفاء
٤	camouflaging	تمويه
٥	Property	أموال
٦	assets	الأصول
٧	Material assets	أصول مادية
٨	Immaterial assets	أصول معنوية
٩	movable	منقولة
١٠	immovable	ثابتة
١١	legal documents	مستندات قانونية
١٢	instruments	صكوك
١٣	Proceeds	متحصلات
١٤	Financial and Non- Financial Institutions	المؤسسات المالية وغير المالية
١٥	banks	بنوك
١٦	money exchangers	محلات الصرافة
١٧	investment companies	شركات الاستثمار
١٨	insurance companies	شركات التأمين
١٩	Commercial companies	الشركات التجارية
٢٠	the Implementation Rules	اللائحة التنفيذية
٢١	cash or in kind proceeds	المتحصلات النقدية أو العينية
٢٢	Criminal activities	الأنشطة الإجرامية

٢٣	financing of terrorism	تمويل الإرهاب
٢٤	terrorist acts	أعمال إرهابية
٢٥	terrorist organizations	المنظمات الإرهابية
٢٦	Attachment	الحجز التحفظي
٢٧	the provisional ban	الحظر المؤقت
٢٨	competent authority	سلطة مختصة
٢٩	Confiscation	المصادرة
٣٠	pursuant to a ruling by a competent court.	بناء على أمر قضائي صادر من محكمة مختصة
٣١	Supervisory Authorities	الجهات الرقابية
٣٢	the Financial Intelligence Unit	وحدة التحريات المالية
٣٣	the confidentiality provisions	الأحكام المتعلقة بالسرية المصرفية
٣٤	the judicial authorities	السلطات القضائية
٣٥	the appointment of qualified employees	تعيين موظفين ذوى كفاءة
٣٦	training programs for specialized employees	برامج تدريبية للموظفين المختصين
٣٧	suspicious operations	عمليات مشبوهة
٣٨	a jail penalty	عقوبة السجن
٣٩	organized gang	عصابة منظمة
٤٠	the perpetrator	الجاني
٤١	a reform, charitable or educational institution	مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية
٤٢	previous local or foreign sanctions	أحكام محلية أو أجنبية سابقة
٤٣	similar offences	جرائم مماثلة
٤٤	good faith	حسن نية

٤٥	reciprocity	المعاملة بالمثل
٤٦	the tracking of property, proceeds or instrumentalities	التحفظ على الأموال أو المتحصلات أو الوسائط
٤٧	a valid agreement or convention	اتفاقية أو معاهدة سارية
٤٨	the 40 recommendations related to the prevention of Money Laundering issued by the FATF.	التوصيات الأربعون لمكافحة غسل الأموال الصادرة من فريق العمل المالي «الفاثف»
٤٩	Anti Money–Laundering Unit	وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال
٥٠	the Opening of Bank Accounts	فتح الحسابات البنكية
٥١	economic and financial crimes	الجرائم الاقتصادية والمالية
٥٢	money laundering activities	عمليات غسل الأموال
٥٣	“Know your Customer Rule	قاعدة اعرف عميلك
٥٤	Detection and notification about suspicious transactions	الكشف والإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٥٥	Records keeping	حفظ السجلات
٥٦	the Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي (الفاثف)
٥٧	International Convention for the Suppression of the Financing of Terrorism (New York 1999)	الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (نيويورك ١٩٩٩م)
٥٨	he United Nations Convention Against Illicit Traffic in Narcotic Drugs and Psychotropic Substances (Vienna 1988	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨م)

٥٩	the United Nations Convention against Transnational Organized Crime (Palermo 2000),	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية (باليرمو ٢٠٠٠م)
٦٠	due diligence	العناية الواجبة
٦١	Suspicious transaction	العملية المشتبه بها
٦٢	Unusual transaction	العملية غير المعتادة (هي العملية التي لا تتوافق مع بيانات العميل وأهدافه وسجل عملياته)
٦٣	Non-profit organizations	المؤسسات غير الهادفة للربح
٦٤	Notification	البلاغ
٦٥	Money laundering steps	مراحل غسل الأموال
٦٦	Placement stage	مرحلة الإيداع أو الإحلال
٦٧	Layering Stage	مرحلة التمويه
٦٨	Integration Stage	مرحلة الدمج

## المراجع

### ■ أولاً: المراجع العربية:

#### ● كتب:

- ١ - د. إبراهيم حمد طنطاوى، المواجهة التشريعية لغسل الأموال فى مصر «دراسة مقارنة»، دار النهضة، ٢٠٠٣م.
- ٢ - أحمد بن محمد العمرى، جريمة غسل الأموال «نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية»، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ط١.
- ٣ - د. أحمد بن محمد كوزيا، مخاطر غسيل الأموال على الاقتصاد الوطنى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤٠٨ هـ.
- ٤ - د. أحمد سفر، مكافحة غسل الأموال فى البلدان العربية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣م.
- ٥ - أروى فايز الفاعورى، إيناس محمد قطيشات، جريمة غسل الأموال: المدلول العام والطبيعة القانونية «دراسة مقارنة»، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢م، ط١.
- ٦ - د. إلهام محمد العاقل، مبدأ عدم تسليم المجرمين فى الجرائم السياسية، مركز دراسات العالم الإسلامى، مالطة، ط١، ١٩٩٣م.
- ٧ - د. جلال وفاء محمدين، دور البنوك فى مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- ٨ - د. جمال سيف فارس، التعاون الدولى الجنائى فى تنفيذ الأحكام الجنائية الأجنبية «دراسة مقارنة بين القوانين الوطنية والقانون الدولى الجنائى»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ٩ - جميل عبد الباقي الصغير، الجوانب الإجرائية المتعلقة بالإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ١٠ - حمدى عبد العظيم، غسل الأموال فى مصر والعالم، دار الشروق، ١٩٩٧م، ط١.
- ١١ - حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، بدون دار نشر، ١٩٩٩م، ط١.

- ١٢ - د. خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال «دراسة مقارنة»، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م.
- ١٣ - د. خالد سعد زغلول حلمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨م.
- ١٤ - رمزي نجيب القسوس، غسل الأموال جريمة العصر (دراسة مقارنة)، دار وائل للنشر، ط١، ٢٠٠٢م.
- ١٥ - سعيد عبد اللطيف حسن، جرائم غسيل الأموال بين التفسير العلمي والتنظيم القانوني، القاهرة، ٢٠٠٠م، ط١.
- ١٦ - سليمان عبد المنعم، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠م.
- ١٧ - د. سميرة القيلوبي، البنوك وعملية غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ١٨ - د. السيد أحمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ١٩ - د. شريف سيد كامل، «مكافحة جرائم غسل الأموال»، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢م، ط١.
- ٢٠ - د. صالح السعد، التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٨م.
- ٢١ - د. صالح السعد، دليل البنوك في كشف غسل الأموال، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٦م.
- ٢٢ - د. صفوت عبد السلام عبد الله عوض الله، الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣م.
- ٢٣ - د. عادل عبد العزيز، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- ٢٤ - عبد العظيم حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر «الجريمة البيضاء: أبعادها، آثارها، وكيفية مكافحتها»، دار عبد العظيم حمدي، القاهرة، ١٩٩٧م.

- ٢٥ - عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال فى المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ/م.٢٠٠٥.
- ٢٦ - عبد الفتاح سليمان، مكافحة غسل الأموال، دار علماء الدين، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٢٧ - عبد المطلب عبد الحميد، العمولة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، ٢٠٠١م.
- ٢٨ - د. عزت محمد العمرى، جريمة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- ٢٩ - د. عصام بسيم، أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، منظومة الأمم المتحدة، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ٣٠ - د. غسان رباح، جريمة تبييض الأموال «دراسة مقارنة» المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان، ٢٠٠٥م، ط٢.
- ٣١ - د. فائزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة فى ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة، دار النهضة.
- ٣٢ - د. فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦م.
- ٣٣ - د. محسن عبد الحميد أحمد، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجريمة المنظمة عبر الدول، وثائق الحلقة العلمية حول الجريمة المنظمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٠م.
- ٣٤ - محمد أمين الرومى، غسل الأموال فى التشريع المصرى والعربى، ٢٠٠٦م، ط١.
- ٣٥ - محمد أمين الرومى، غسل الأموال فى التشريع المصرى والعربى، شركة الجلاء للطباعة، ٢٠٠٦.
- ٣٦ - د. محمد بن أحمد بن صالح الصالح، جريمة غسل الأموال بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، بدون دار نشر.
- ٣٧ - د. محمد زكى أبو عامر، قانون العقوبات اللبناى، القسم العام، الدار الجامعية، بيروت.
- ٣٨ - د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر.

- ٣٩ - د. محمد سامى الشوا، السياسة الجنائية فى مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٤٠ - محمد صالح السيقلى، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة ١٩٩٧م «دراسة تطبيقية على سلطة النقد الفلسطينية»، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة- قسم إدارة الأعمال، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- ٤١ - د. محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها فى القانون المصرى، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
- ٤٢ - د. محمد عبد اللطيف عبد العال، جريمة غسل الأموال ووسائل مكافحتها فى القانون المصرى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ٤٣ - د. محمد عمر بن يونس ويوسف أمين شاكر، غسل الأموال عبر الإنترنت «موقف السياسة الجنائية»، akakus، هليوبلس، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٤٤ - د. محمد محيى الدين عوض، جرائم غسل الأموال، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٤٥ - د. محمد منصور الصاوى، أحكام القانون الدولى فى مجال مكافحة الجرائم الدولى للمخدرات وإبادة الأجناس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤م.
- ٤٦ - د. محمود شريف بسيونى، غسل الأموال «الاستجابات الدولية وجهود مكافحة الإقليمية والوطنية».
- ٤٧ - د. محمود كبيش، السياسة الجنائية فى مواجهة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ط٢.
- ٤٨ - د. مصطفى طاهر، المواجهة الجنائية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة عن جرائم المخدرات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ٤٩ - د. مصطفى العوجى، القانون الجنائى العام، الجزء الأول، النظرية العامة للجريمة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ٥٠ - نادر عبد العزيز شافى، تبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.

- ٥١ - د. نصر عبد الكريم، التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، ٢٠٠٨م، ط١.
- ٥٢ - د. هدى قشقوش، جريمة غسل الأموال في نطاق التعامل الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ٥٣ - هدى قشقوش، جريمة غسل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٥٤ - هيام المجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤م، ط١.
- ٥٥ - د. يسر أنور على، شرح قانون العقوبات، النظرية العامة، ١٩٩٢م.

#### • رسائل علمية:

- ١- حمد عبد الحلیم شاكر على، الأحكام الإجرائية والموضوعية للمعاهدات الدولية أمام القضاء الجنائي الوطني، رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الحقوق، ٢٠٠٠م.
- ٢ - خالد حامد مصطفى، جريمة غسل الأموال «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، جامعة طنطا، كلية الحقوق، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٣ - خالد حمد محمد الحمادى، غسل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠٠٢م.
- ٤ - دليلة مباركى، غسيل الأموال، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم القانونية، ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م.
- ٥ - عادل محمد أحمد جابر السيوى، المسئولية الجنائية عن جريمة غسل الأموال فى التشريع المصرى «دراسة مقارنة».
- ٦ - د. عبد الفتاح سراج، النظرية العامة لتسليم المجرمين، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ١٩٩٩م.
- ٧ - فهد بن نايف الطريسى، السياسة الجنائية لمواجهة جريمة غسل الأموال فى المملكة العربية السعودية «دراسة مقارنة»، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ٢٠١٠م.
- ٨ - فيصل سعيد أحمد الميل، السياسة الجنائية فى مواجهة ظاهرة غسل الأموال (فى القوانين الجنائية الوطنية والقانون الجنائى الدولى) «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه.

- ٩ - محمد عبيد العنيزى، غسيل الأموال وأثره على سرية الحسابات البنكية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- ١٠ - مختار شبيلي، مكافحة الإجرام الاقتصادى والمالى الدولى، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية الحقوق، يونيو ٢٠٠٤م.

### وثائق وقوانين وتقارير:

- ١ - اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨م.
- ٢ - تقرير اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات عام ١٩٩٥، النسخة العربية، مطبوعات الأمم المتحدة ١٩٩٦م.
- ٣ - تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لسنة ٢٠٠٠م، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١م، الوثيقة رقم ELINCB ٢٠٠D المنشور بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٠١م.
- ٤ - القانون الأساسى للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.
- ٥ - القانون الإماراتى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.
- ٦ - القانون الكويتى رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.
- ٧ - القانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م بشأن مكافحة غسل الأموال.
- ٨ - قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣.
- ٩ - نظام مكافحة غسل الأموال السعودى الصادر بالمرسوم الملكى رقم م / ٣٩، وتاريخ ١٤٢٤هـ / ٦/٢٥.

### ندوات ومؤتمرات:

- ١ - آمال عبد الحميد، الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع، بحث مقدم لندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٤م.
- ٢ - د. خالد سعد زغلول حلمى، ظاهرة غسل الأموال ومسئولية البنوك فى مكافحتها - بحوث مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، غرفة دى جامعة الإمارات، ٢٠٠١م.
- ٣ - عبد الرؤوف مهدى، التعاون القضائى كأحد موجبات الاختصاص الوطنى، مؤتمر القانون الدولى الإنسانى بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الجنائية المصرية، ورقة

عمل مقدمة إلى المؤتمر الحادى عشر للجمعية المصرية للقانون الجنائى، القاهرة، ٢٠-٢١ مايو ٢٠٠٣م.

٤- د. عبد العظيم مرسى وزير، المبادئ العامة لتسليم المجرمين فى ضوء المجهودات الفقهية والمعاهدات الدولية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث تحت عنوان «المواجهة التشريعية لظاهرة الإرهاب على الصعيدين الوطنى والدولى»، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، ٢١-٢٢ إبريل ١٩٩٨م.

٥- د. محمود كبيش: محاضرة ألقاها أمام الندوة العلمية التى نظمها مركز بحوث ودراسات مكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين، كلية الحقوق القاهرة، بشأن المواجهة الجنائية لغسل الأموال، ديسمبر ١٩٩٧م، كتيب الندوة إصدار مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٨م.

#### دوريات:

١- أشرف سعد، فى تحقيقات بشأن الأموال التى يتم تهريبها للخارج، جريدة إيلاف، العدد: ١٤٢٩، الإثنين ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦م.

٢- بديعة لشهب، أثر عمليات غسل الأموال فى القطاعين المالى والإنتاجى، بحوث اقتصادية عربية، العددان ٤٣-٤٤، صيف- خريف ٢٠٠٨م.

٣- جرائم ذوى الياقات البيضاء: حلقة نقاشية عقدتها مجلة الحقوق الصادرة عن مجلس النشر العلمى جامعة الكويت، السنة ٢٣، العدد: ٣ سبتمبر ١٩٩٩م.

٤- د. خالد النويصر، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، كتاب الاقتصادية، العدد: ٥٠٣١، السبت ٢١-٧-٢٠٠٧م.

٥- سناء خليل، الجريمة المنظمة عبر الوطنية «الجهود الدولية ومشكلات الملاحقة القضائية»، المجلة القومية الجنائية، العدد: ٣، يوليو ١٩٩٦م.

٦- سناء خليل، الجريمة المنظمة عبر الوطنية الجهود الدولية والمشكلات القضائية، المجلة الجنائية القومية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثانى، يوليو ١٩٩٦م.

٧- السيد أحمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، مجلة كلية الحقوق- جامعة المنصورة، ١٩٩٧م.

- ٨ - صالحة العمري، جريمة غسل الأموال وطرق مكافحتها، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس.
- ٩ - صفوت عبد السلام عوض، الآثار الاقتصادية لعمليات غسل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات، مجلة الحقوق، العدد الثاني، ٢٠٠٥م.
- ١٠ - د. عادل على المانع، البنين القانوني لجريمة غسيل الأموال «دراسة تحليلية مقارنة في التشريع الكويتي والمصري والفرنسي»، مجلة الحقوق، صفر ١٤٢٦هـ/ مارس ٢٠٠٥م.
- ١١ - عبد العزيز محمد، المخدرات وظاهرة غسيل الأموال، مقال منشور في مجلة الأمن والحياة، ع: ٢٠٣، ١٩٩٩م.
- ١٢ - عبد الله غالم، جريمة غسل الأموال من منظور اقتصادي وقانوني، مجلة المنتدى القانوني، العدد السادس.
- ١٣ - عزيزة الشريف، مجلة الحقوق السنة الثالثة والعشرون، ع: ٣، ١٩٩٨م.
- ١٤ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، سلسلة الخلاصات المركزة، غسيل الأموال «آثاره وضوابطه ومكافحته» الكويت، الإصدار ٥ / عام ٢٠٠٠م.
- ١٥ - مجلة الإداري، دار الصياد، العدد ١٢، كانون الأول عام ٢٠٠٠م، المجلد ٢٦.
- ١٦ - مجلة الأمن والحياة- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ع: ٢٢٩، السنة العشرين، أغسطس- سبتمبر ٢٠٠١م.
- ١٧ - مجلة الحقوق الكويتية، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٩٨م، العدد الثالث، ص ٣٨١؛ منشور دورة البحث الجنائي للضباط رقم (٥) دراسات حول الجريمة الاقتصادية في دولة الإمارات، معهد البحث الجنائي، شرطة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م.
- ١٨ - محمد سعيد الرهوان، مجلة الحقوق جامعة الكويت، العدد الثالث.
- ١٩ - مركز بحوث بنك مصر، ظاهرة غسل الأموال، العدد ٩، ٢٠٠٠م.
- ٢٠ - النشرة الاقتصادية الصادرة عن بنك الإسكندرية، المجلد الثالث والثلاثون، ٢٠٠١م.

### ■ ثانياً: مراجع أجنبية:

- 1 - Basel (10 / 1998) «Report on International Development In banking Supervision». Basel committee.

- 2 – BEST- A M L Anti money laundering, Assistant in the detection of funds from criminal origin– Zurich, 15 August 2003.
- 3 – Black Alana ; Masters of Paradise transaction, publishers , U.S., 1997.
- 4 – Bob Woodward. SHADOW: Five Presidents and The Legacy of Watergate. Washonton, Simon and Schuster. 1999.
- 5 – Chris De Noose: Techniques de blanchiment et moyens de lutte, interdite, editer ou du centre francais d exploitation du droit de copie & Dunod, Paris, 2005.
- 6 – Conseil de l'Europe, Recommandation 1507 (2001) Lutte de l'europe contre la criminalité économique et le crime, 1.
- 7 – Conseil de l'Europe, Résolution (99).5. Instituant le GRECO, 1.
- 8 – D. Amelio, J.R. Overview Of Worldwide Credit Cards Fraud, Interpol Conference, Ottawa Canada , 1992.
- 9 – Duncan. Alfod. Anti- money laundering Regulations: Aburden on financial institutions, Volume 19 North Carolina Journal of international and commercial Regulations.
- 10 – Dupuis, Finance criminelle Comment le crime organisé blanchit l'argent sale.
- 11 – Ethan A. Nade;mann. Un laundering Dirty Money. U.S. Foreign policy financia secrecy jurisdictions, volume 18 university of Maimiinter – American Law, Review.
- 12 – Financial Action Task Force on Money Laundering & Terrorist Financing Typologies, 20042005–, of June 2005– FATF/OECD 2005. First Report of Financial Action Task Force on Money Laundering, containing 40 recommendation (1990) (FATF-I).

- 13 – Fletcher N. Baldwin, Jr. Money Laundering Counter measures with primary focus upon Terrorism and the USA PATROIT Act 2001 , Volume 6 No. 2 Journal of Money Laundering Control .
- 14 – Hans – Peter Bauer and Martin Peter, “ Global Standards for Money Laundering Prevention “ , Volume, 10 No. 1 Journal of financial Crime.
- 15 – Jackie Johnson , “ Blacklisting Initial Reactions, Responses and Repercussions “ , Volume 4 No. 3, Journal Of Money Laundering Control , (Winter 2001).
- 16 – James C. Baker– Quorum Books. The Bank for International Settlements: Evolution & Evaluation: Westport, CT–2002.
- 17 – Jean – Francois Thony:blanchiment de l'argent de la drogue, les instruments internationaux de lutte, revue juridique et politique indépendance et cooperation.
- 18 – Jean.Francois Thony: et Jean – Paul la borde: criminalité organisée et blanchiment,revue internationale de droit pénal,1997.
- 19 – Jean.Francois. thony: blanchiment de l'argent de la drogue, les internationaux de lutte, revue, juridique et politique, indépendance et coopération no2, avril, Août, 1993.
- 20 –j-francois thonyet .paul lborde»criminalite organisee (2) et blanchiment «rev .intern.de droit Penal, vol ,68,3e et4e trimesters.
- 21 – Kimberty Anne Summe ; The Bottle Against Money Laundering ; An Examination of U.S. Law, International Cooperative Efforts and Corporate Governness issues , Volume 3.No.3 , Journal of Money Laundering Control, Winter 2000.

- 22 – La convention pénale sur la corruption, Strasbourg, 27.01.1999, 19–.
- 23 – Marie– Christine Dumpus, Finance Criminelle: Comment le crime organize blanchit l'argent Sale, criminalite internationale (Paris: Presses universitaires de France (PUF), 1998).
- 24 – Merle (R) et Vitu (A): traité de droit criminel, cujes, 7 ed. 1997, tom1, droit pénal général, No. 317.
- 25 – Michael R. McDonald, Money Laundering: An International Issue, Emirates Lecture Series.
- 26 – Modey group of money Laundering hung out in New Yourk, Dew World (Winer 1995) pp., 89– also, Washington post (4 January 1995).
- 27 – Olivier Jerez: le blanchiment de l'argent, 2ème édition, 2000.
- 28 – Pédagogiques: comment l'argent sale, Manuel pratique pour crapules modernes et citoyens maifs Les renseignements généreux production et diffusion de brochures, septembre 2005K.
- 29 – Pierre Kopp, Les délinquances économiques et financières transnationales (I.H.E.S.I), france (2001).
- 30 – Pisani (Mario) Criminalité organisée et coopération internationale, R.I.D.P, 1999.
- 31 – Rev. Intern. de droit Pénal, Vol. 68, 30, 40, trimesters, 1997.
- 32 – Scott Sulzer, Money Laundering ; The Scope of the problem and attempts to combat it, Volume 63 Tennessee Law Review., PP. 143–237 ( Fall, 1995).
- 33 – Scott Sulzer, Money Laundering ; The Scope of the problem and attempts to combat it , volume 63, Tennessee Law Review.
- 34 – Sophie Petrini – Jonquet: politique criminelle en matière de blanchiment de la lutte national aux obstacles intarnationaux. Thèse de doctorat, Tome 1, 1997.

- 35 – stevano maracorda: la réglementation du blanchiment des capitaux en droit international, revue descience criminelle et de droit pénal comparé, 1999.
- 36 – The united nations of public information New York, 1994.
- 37 – U.S «Indicts a fugitive over drugs» New Yourk Times, 8 June 1995, Section B Metropolitan Desk.



■ ثالثاً: مواقع إلكترونية:

<http://ar.wikipedia.org>

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D985%D986%D8%B8%D985%D8%A9%D8%A7%D984%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D988%D986%D988%D8%A7%D984%D8%AA%D986%D985%D98%A%D8%A9%D8%A7%D984%D8%A7%D982%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D98%A%D8%A9>

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content-189186.html>

[http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran\\_file/20016-18-4/4/.htm](http://www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/20016-18-4/4/.htm)

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&id=3808>

<http://www.apgml.org/>

<http://www.cbos.9ov.is/arabic/period/masrafi/vol2>

<http://www.coe.int/>

<http://www.ebi.gov.eg/downloads/Basle%20Info%20Arabic.pdf>

[http://www.Fatf.GAFI.org.about.fatf\\_](http://www.Fatf.GAFI.org.about.fatf_)

[http://www.iadi.org/docs/Arabic\\_IADI\\_BCBS\\_Core\\_Principles.pdf\\_](http://www.iadi.org/docs/Arabic_IADI_BCBS_Core_Principles.pdf_)

<http://www.idbe-egypt.com/doc/bazel.doc>

<http://www.interpol.int/Public/icpo/governance/sg/historyAR.pdf>

[http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/AMLCFT\\_Initiatives\\_of\\_MENAFATF\\_Background\\_History\\_and\\_progress%20made\\_Arabic.pdf](http://www.menafatf.org/images/UploadFiles/AMLCFT_Initiatives_of_MENAFATF_Background_History_and_progress%20made_Arabic.pdf)

<http://www.moj.gov.bh/jlsi/media/pdf/%D8%BA%D8%B3%D920%84%D8%A7%D984%D8%A3%D985%D988%D8%A7%D920%84%D8%B9%D8%A8%D8%B120%D8%A7%D984%D8%A7%D986%D8%AA%D8%B1%D986%D8%AA.pdf>

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec05.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec05.doc_cvt.htm)

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec11.doc_cvt.htm)

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec12.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec12.doc_cvt.htm)

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec17.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/GhaslAmwal/sec17.doc_cvt.htm)

[http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/Mowajhat-A/sec12.doc\\_cvt.htm](http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/Mowajhat-A/sec12.doc_cvt.htm)

<http://www.nazaha.iq/%5Cimages%5Cnazaha-mag%5Cr015%5Cpdf%5Cpart2.pdf>

<http://www.oas.org/documents/eng/memberstates.asp>

<http://www.oas.org/main/english/>

<http://www.oecd.org/>

<http://www.policemc.gov.bh/reports/2009/October/28633923422906880436/2009-10-.pdf>

<http://www.rezapahlavi.org/>

[http://www.tashreaat.com/view\\_studies2.asp?id=604&std\\_id=91](http://www.tashreaat.com/view_studies2.asp?id=604&std_id=91)

<http://www.thecommonwealth.org/>

[http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch3/ch3\\_txt.htm](http://www.un.org/arabic/geninfo/ir/ch3/ch3_txt.htm)